الدروس المنطقية

للمدارس الأميرية

الطبعة الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

مركز الراسخون
للتأصيل الشرعي

الكويت - الروضة
طريق المغرب السريع - ق ٣
Website: www.eslah.com
E-mail: s66000477@gmail.com
(+965) 99050407
(+965) 22540536

دار الظاهرية

الكويت - مدينة سعد العبدالله
الدائري السادس - ق٣ - م٢٨
Website: www.daradahriah.com
E-mail: daradahriah@gmail.com
(+965) 99627333
(+965) 51155398

الموزعون المعتمدون

مكتبة أهل الأثر
(الكويت)
ahel_alather@hotmail.com
(+965) 66508050

دار التدمرية للنشر والتوزيع
(الرياض)
tadmoria@hotmail.com
(+966) 4925192

أروقة للدراسات والنشر
(عمّان)
info@arwiqa.net
(+962) 64646163

مكتبة الميمنة المدنية
(المدينة المنورة)
daralmimna@gmail.com
(+966) 558343947

الدُّرُوسُ المَنْطِقِيَّةُ لِلمَدَارِسِ الأَمِيرِيَّةِ

تأليف

حضرة العلّامة الفاضل

سلطان أفندي محمد

مدرس علم الأصول والمنطق وآداب البحث والمناظرة وفن الإنشاء
بمدرسة الحقوق الأميرية

نظارة المعارف العمومية

كتاب

الدروس المنطقية للمدارس الاميرية

(ويليه ملحق فيه بعض تطبيقات)

تأليف

حضرة العلامة الفاضل سلطان افندى محمد

مدرس علم الاصول والمنطق وآداب البحث والمناظرة وفن الانشاء

بمدرسة الحقوق الاميرية

قررت نظارة المعارف العمومية بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٨٩٥ نمرة ٤٤٠

طبع هذا الكتاب على نفقتها وتدريسه بالمدارس الاميرية

(الطبعة الثالثة)

بالمطبعة الاميرية بمصر

١٩٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من قصُر التصور عن إدراك كنه ذاتك، وقامت البراهين على كمال صفاتك، ونصلي ونسلم على خاتم أنبيائك، وخاصة أصفيائك، سيدنا محمد المعصومِ فكرُه من الخطأ في التصور والتصديق، وعلى آله وأصحابه الذين سلكوا لنيل المعارف أحسن طريق.

وبعد، فقد أمرني سعادة الفاضل الهمام «يعقوب أرتين باشا» وكيل المعارف العمومية، بأن ألخص كتابا موجزا في علم المنطق، مجتنبا فيه التطويل المثبط لهمة الراغبين، والاختصار المؤدي إلى الصعوبة على المتعلمين، ملتزما فيه سهولة العبارة، والتمثيل بما ليس بغريب على التلاميذ، عسى أن يكون سبيلا إلى تثقيف أفكارهم حتى يصبحوا على بينة مما يعلمون، قادرين على تنسيق ما يقولون ويكتبون.

فجمعت هذا المختصر مراعيا فيه تلك الأشياء، فجاء كما شاء، وذلك بعناية الأميرين الفاضلين: صاحب العطوفة «حسين فخري باشا» ناظر المعارف العمومية، وسعادة وكيله المفضال، لازالت المعارف بهما راقية في مدارج الكمال، في ظل من فُطرت القلوب على الصدق في ولائه، سمو خديو مصر: «عباس باشا حلمي الثاني»، الذي حقق لمصر آمالها، وجمَّل أحوالها.

اللهم كما ملأْتَ الأفئدةَ له إخلاصا وخضوعا، متِّعْها ببقائه محوطا بكنفك الذي لا يضام، وركنك الذي لا يرام، حتى تبلغ به الأمة من الأماني غايتها، ومن السعادة نهايتها، آمين.

مقدمة

سعادة الإنسان منوطة بعلومه الحقة المتعلقة بالخير والشر؛ إذ بها يسلك سبيل الأَوَّل، ويجتنب سبيل الثاني، وهذه العلوم:

(١) إما أن تكون **تصورية فقط**، وهي: صور الأشياء الحاصلة في العقل، من غير إذعان بثبوت شيء لشيء، أو سلبه عنه.

(٢) وإما **تصديقية**، وهي: الإذعان بثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه.

وكلا الأمرين منه ما يتوقف على الفكر، وهو: ترتيب أمور معلومة للتوصل إلى المجهول، كتعريف الكهرباء بأنها ما يقوم بالأجسام موجبا تَضامَّها إن كان مختلفا وانفصالها إن كان متحدا، وكإثبات أن مساحة المستطيل مساوية لحاصل ضرب قاعدته في ارتفاعه.

ومنه ما لا يتوقف عليه، كتصور الكل والجزء والحرارة والبرودة، وكالتصديق بأن الواحد نصف الاثنين، وأن الكل أعظم من الجزء، وأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، وأن الخط المستقيم أصغر من المنكسر المنتهي بطرفيه.

لأنا نجد من أنفسنا أنا نعلم أشياء تصورية وتصديقية بدون فكر يوصل إليها، وأن أشياء من هذين الأمرين لا نعلمها إلا بواسطة الفكر، فإن من يجهل الكهرباء، ولا يجزم بأن مساحة المستطيل تساوي حاصل ضرب قاعدته في ارتفاعه، عندما نعرف له الكهرباء، ويقام له الدليل على إثبات مساواة مساحة المستطيل لذلك المقدار، يحصل له العلم بالكهرباء، والجزم بأن مساحة المستطيل تساوي ما ذكر.

فبان من هذا أن العلم قسمان:

(١) تصور.

(٢) وتصديق.

وأن كلا منهما قسمان:

(١) ضروري.

(٢) ونظري.

وأن النظري من التصورات يُكتسب من البديهي منها، وكذا الحال بالنسبة للتصديقات.

ولما كان هذا الفكر الذي يوصل إلى المجهول قد يحصل فيه الخطأ، فيوصل إلى معلوم غير حق[١]، وإذن يفوت الغرض المقصود من العلم، دعت الحاجة إلى وضع قانون يميز صحيح الفكر من فاسده، وهذا القانون هو المسمى بـ«**علم المنطق**».

وهو: قواعد كلية يعرف بها صحيح الفكر من فاسده.

كقولهم: التعريف بالعرَض العام غير صحيح، وقولهم: يشترط في التعريف أن يكون أجلى من المعرَّف، ويشترط في الشكل الأول إيجاب الصغرى وكلية الكبرى، وفي الشكل الثاني اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية الكبرى، إلى غير ذلك من قواعد هذا الفن.

وموضوعه: المعلومات التصورية والتصديقية، من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي، أو ما يتوقف عليه الموصل إليهما.

(١) لما هو ظاهر من مناقضة العقلاء بعضهم لبعض في مقتضى أفكارهم، بل ومن مناقضة الإنسان نفسه في وقتين.

مثل الكليات الخمسة؛ لأن الموصل إلى المجهول التصوري -وهو القول الشارح- يتوقف عليها.

ومثل القضايا والتناقض والعكس، فإن الموصل إلى المجهول التصديقي -وهو القياس- يتوقف عليها.

وقواعده التي يعرف بها صحيح الفكر من فاسده في اكتساب النظريات التصورية تسمى: **قسم التصور**.

والتي يعرف بها صحيح الفكر من فاسده في اكتساب النظريات التصديقية تسمى: **قسم التصديق**.

الدلالات

خُلق الإنسان مدنيا بالطبع، يحتاج في حياته إلى مساعدة بني نوعه، وذلك يستدعي أن يعرف كل واحد أغراض الآخر، وقد اختير لذلك الألفاظ؛ لعدم تزاحمها، وانقضائها بمجرد النطق بها.

ولأجل أن تكون أغراض الأمم المتباعدة الغابرة معلومة للأمم الأخرى، حتى تعم المدنية وتزداد الحضارة والرفاهية، جعلت النقوش دالة على الألفاظ، وصار من عادة الإنسان استحضار المعاني بواسطة الألفاظ الدالة عليها، حتى إنه إذا فكر ونفسَه فإنما يستحضر المعاني بواسطة ألفاظ نفسية؛ إذ هو ابن عوائده.

ولما كانت إفادة المعاني واستفادتها بواسطة تلك الألفاظ المعيَّنة للدلالة على معانيها المخصوصة حسب كل لغة، وكان اكتساب المجهولات النظرية من المعلومات الضرورية بواسطة الفكر قد يكون للإنسان في نفسه، وقد يكون منه للغير، وكلا الأمرين يستدعي استحضار الألفاظ، دعت الحال للبحث عن دلالة الألفاظ على معانيها الموضوعة لها.

دلالة اللفظ على المعنى: هي كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلمُ بمعناه.

وهي ثلاثة أقسام:

الأول: الدلالة المطابقية: وهي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، كدلالة المربع على الشكل المخصوص، وكذلك دلالة المثلث والمخمس والدائرة على معانيها.

الثاني: الدلالة التضمنية: وهي دلالة اللفظ على جزء معناه، كدلالة المربع على أحد أجزائه، وكذلك دلالة المثلث على أحد أجزائه أيضا، فإنه متى عُلِمَ اللفظ علم معناه، ومتى علم المعنى علم الجزء منه؛ لاستحالة حضور الكل في الذهن بدون أجزائه.

الثالث: الدلالة الالتزامية: وهي دلالة اللفظ على خارجٍ لازمٍ لمعناه[١]، كدلالة لفظ السكون على معنى الحركة، ولفظ الجهل على معنى العلم، ولفظ الموت على معنى الحياة.

فإن لفظ السكون موضوع لعدم[٢] الحركة عما من شأنه أن يكون متحركا، ولفظ الجهل موضوع لعدم العلم عما من شأنه أن يكون عالما، ...إلخ.

---

(١) اللزوم قسمان: بيِّـن، وغير بيِّـن، فغير البين: ما يجزم به العقل بواسطة دليل، كلزوم مساواة (ط نق٢) لمساحة الدائرة، والبين: ما ليس كذلك، كلزوم الحرارة للنار والضوء للشمس، وهو قسمان: بين بالمعنى الأعم كما مثلنا، وبين بالمعنى الأخص، وهو ما استلزم فيه تصور الملزوم تصور اللازم، كما مُثِّل في دلالة الالتزام، وهذا هو المعتبر فيها عند المناطقة، لاعتبارهم الأمر الكلي المطرد، بخلاف اللزوم المعتبر فيها عند أهل اللغة العربية، فإنه ما أفضى فيه تصور الملزوم إلى تصور اللازم في الجملة، ككثير الرماد المستلزم للكرم.

(٢) فهو العدم المضاف إلى الحركة، على أن التقييد داخل، والقيد خارج، وإلا كانت الدلالة تضمنية، ويؤخذ منه أن فهم الحركة أوَّلا مقدم على فهم السكون، وفهمها ثانيا متأخر عنه، والفهم الثاني هو الذي جاء بطريق الدلالة الالتزامية، وكذا يقال في بقية الأمثلة.

*** تقسيم اللفظ الى مفرد ومركب:**

اللفظ الدال بالمطابقة إن دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة سمي: «**مركبا**»، كـ: طالب الخير، ومحب الفائدة.

وإن لم يكن كذلك سمي: «**مفردا**»[(١)]، كباء الجر، وكالعين من علي، وكلفظ «زين» من زين العابدين علَما، وكلفظ «جسم» من «جسم نامٍ» علَما على شجرة مخصوصة مثلا.

فاندرج في تعريف المفرد أربعة أنواع:

الأول: ما لا جزء له أصلا، كالمثال الأول.

الثاني: ما له جزء لا دلالة له، كالمثال الثاني.

الثالث: ماله جزء يدل على معنى ليس بجزء من المعنى المقصود، كالمثال الثالث.

الرابع: ماله جزء يدل على جزء المعنى المقصود، لكن لا تقصد دلالته عليه، كالمثال الرابع.

*** أقسام المفرد:**

(١) المفرد إن صلح معناه لأن يخبَرَ به وعنه وحده سمي: «**اسما**»، كـ: الخير، والنجاح، والعلم.

(٢) وإن صلح وحده لأن يخبر به فقط سمي: «**كلمة**»، كـ: فهم، واجتهد، وشتان، وإيه، ودَراكِ.

---

(١) هذا عند المناطقة، أما أهل اللغة العربية فالمفرد عندهم: ماله إعراب واحد أو بناء واحد، والمركب: ما ليس كذلك، فنحو: «زين العابدين» علما: مركب عندهم، مفرد عند المناطقة؛ لنظرهم إلى المعنى، بخلاف أهل اللغة فإنهم ينظرون إلى الألفاظ، والاختلاف بينهم في أسماء الأفعال وكان وأخواتها؛ للنظرين المتقدمين.

(٣) وإن لم يصلح لشيء من ذلك سمي: «**أداة**»، كـ: مِن، وعن، وكان وأخواتها.

*** تقسيم المفرد بالنسبة لوحدة معناه وتعدده:**

المفرد إن كان معناه واحدا، فإما أن يكون هذا المعنى كليًّا، وإما أن يكون جزئيًّا.

والأول:

(١) إن تساوت فيه أفراده سمي: «**متواطئا**»، كالإنسان.

(٢) وإن تفاوتت[١] فيه سمي: «**مشكّكا**»، كـ: البياض، والسواد، والوجود.

وإن كان معناه متعددا:

(١) فإن كان وضعه لمعانيه على السواء سمي: «**مشتركا**»، كالعين المشتركة بين: النقد، والباصرة، والماء.

(٢) وإن لم يكن متساويا، بأن استعمل في المعنى الثاني، وترك المعنى الأول، سمي: «**منقولا**»[٢].

---

(١) التفاوت إما بالقوة والضعف كالبياض في الجير والعاج، وإما بالأولوية كالوجود في الواجب والممكن، أو بالأسبقية كالوجود أيضا في الأب والابن، ومن تأمل يجد أن لا فرق بين المتواطئ والمشكك؛ لأن الزيادة فيهما إن اعتبرت داخلة في الماهية كانا مشككين، وإن اعتبرت خارجة عنها كانا متواطئين، واعتبارها داخلة في أحدهما وخارجة في الآّخر تحكم.

(٢) والناقل إما العرف العام، كالمأتم، فإنه لغةً: مجتمع النساء مطلقا، ونقله العرف العام إلى المجتمَع بعد إقبار الميت لأجل التعزية، وكالدابة لذوات الأربع في العرف، وهي في اللغة: كل ما دب على وجه الأرض، وإما الشرع، كالصلاة المستعملة في الأقوال والأفعال المخصوصة، ومثلها الزكاة والصوم والحج، وإما العرف الخاص، كالاشتغال والتنازع والفاعل عند النحاة، وينسب كل منقول من هذه الأنواع إلى ناقله.

(٣) وإن لم يترك الأول، بل لوحظت المناسبة بينه وبين الثاني، سمي بالنسبة للأول: «**حقيقة**»، وبالنسبة للثاني: «**مجازا**»، ككلمة الحياة المستعملة في العلم.

المفردان المتحدان في المفهوم يسميان: «**مترادفين**»، كـ: البر والقمح، والأسد والضيغم، والمتحدان في الأفراد دون المفهوم يسميان: «**متساويين**»، كـ: الصارم والسيف، والناطق والكاتب.

*** تقسيم المفهوم:**

المفهوم:

(١) إما أن يكون «**كليًّا**»، وهو: ما يجوِّز العقل فرضَ صدقه على كثيرين نظرا لنفس تصوره فقط، كمفهوم: شجر ونبات، وتربيع وتكعيب، وإله وشمس، وشريك البارئ ومستحيل، وعنقاء وزمان، وغير ذلك.

(٢) وإما أن يكون «**جزئيًّا**»، وهو: ما ليس كذلك، كمفهوم اسم الإشارة، والعلَم.

*** النِّسب بين الكليين:**

الكليان:

(١) إما أن يكونا «**متساويين**» كما تقدم.

(٢) وإما أن يكونا «**متباينين**»، وهما: ما لا يصدق أحدهما على شيء مما يصدق عليه الآخر، كالدائرة والمثلث.

(٣) وإما أن يكون «**أحدهما أعم مطلقا من الآخر**»، وهو: ما يصدق على جميع أفراده من غير عكس، كالسطح والمربع.

(٤) أو «**أعم وأخص من وجه**»، وهو: ما يصدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر، كالناثر والشاعر.

* أقسام المركَّب:

المركب:

أ- إما **تام**: وهو: ما أفاد فائدة تامة يحسن السكوت عليها، وينقسم إلى قسمين:

(١) **خبر** -ويسمى قضية أيضا- وهو: ما احتمل الصدق والكذب، كقولنا: تقدم الأمة منوط بتربية أبنائها.

(٢) **وإنشاء**، وهو بخلافه، كـ: الأمر، والنهي، والاستفهام، والنداء.

ب- وإما **غير تام**: وهو ما ليس كذلك، وهو:

(١) إما **تقييدي**، كالمركب التوصيفي، نحو: الجسم النامي، والمركب الإضافي، نحو: مقدمة النجاح.

(٢) وإما **غير تقييدي**، كالمركب من كلمة وأداة، أو اسم وأداة.

الكليات الخمس

تقدم أن الكلي: ما لا يمتنع العقل من فرض صدقه على أفراد كثيرة، وهذا الكلي الصادق على تلك الأفراد إما أن يكون ذاتيا لها، أو عرَضيا.

* الكلي الذاتي:

الكلي الذاتي إما أن يكون تمام الذات -أي الماهية-، ويسمى: «**نوعا**»، كـ: الحديد، والفضة، والذهب، والإنسان، والفرس، والطائر.

وعرَّفوه بأنه: المقول على أفرادِ حقيقةٍ واحدة في جواب: ما هو؟، فاذا قيل: ما عَلِيٌّ؟ أو: ما علي وأحمد؟ قيل في الجواب: إنسان.

وإما أن يكون جزءا من الذات مشتركا[1] بينها وبين ذات أخرى مخالفة لها في الماهية، كالمعدن والحيوان، ويسمى: «**جنسا**».

وعرفوه بأنه: المقول على أفرادِ حقائق مختلفة في جواب: ما هو؟، فإذا قيل: ما الذهب والفضة؟ قيل في الجواب: معدن.

أو جزءا غير مشترك كـ: الناطق بالنسبة للإنسان، والصاهل بالنسبة للفرس، وقائم الزوايا متساوي الأضلاع بالنسبة للمربع، ويسمى: «**فصلا**».

وعرَّفوه بأنه: المقول على أفرادِ حقيقة واحدة في جواب: أيّ شيء هو في ذاته؟

(١) المراد به تمام المشترك، إما إذا كان جزءَ المشترك فيكون فصل جنس، كما يعلم مما يأتي بعد.

والجنس الذي يلي النوع مباشرة، ويكون فوقه أجناس يسمى: «**سافلا**» و«**قريبا**»[١]، كالحيوان، وفوقه الجسم النامي، ثم الجسم، ثم الجوهر، ويسمى: «**الجنس العالي**» و«**جنس الأجناس**»، وما بين العالي والسافل يسمى: «**جنسا متوسطا**».

والفصل:

(١) «**قريب**» وهو: فصل النوع، كالناطق بالنسبة للإنسان.

(٢) و«**بعيد**» وهو: فصل الجنس، كالحساس، فإنه فصل للجنس الذي هو الحيوان، ويعد فصلا بعيدا بالنسبة لأي نوع من الأنواع المندرجة تحت هذا الجنس، كـ: الإنسان، والفرس، والطائر، وغير ذلك.

*** الكلي العرَضي:**

الكلي العرضي: هو ما كان خارجا عن الذات.

فإن اختص بأفرادِ حقيقةٍ واحدة، سمي: «**خاصة**»، كـ: الضاحك بالنسبة للإنسان، والمتصل بآخره تاء التأنيث الساكنة بالنسبة للفعل الماضي، والداخل عليه «لم» بالنسبة للفعل المضارع.

وعرفوها بأنها: المقول على أفرادِ حقيقة واحدة في جواب: أي شيء هو في عرَضه؟

وإن لم يختص بأفراد حقيقة واحدة سمي: «**عرضا عاما**»، كـ: الماشي بالنسبة للإنسان، والمرفوع بالنسبة للمبتدأ.

وعرفوه بأنه: المقول على أفراد حقائق مختلفة قولا عرَضيا.

---

(١) وهو ما كان الجواب به عن الماهية، وعن بعض ما شاركها فيه عين الجواب به عن الماهية، وعن المشارك الآخر، بخلاف البعيد، فإنه ليس كذلك.

*** الفرق بين السؤال بـ«ما» وبـ«أيّ شيء»:**

السؤال بـ«ما» يطلب به تمام ماهية المسؤول عنه، فإذا سئل عن علي وخالد بـ: ما هما؟ أو عن علي فقط بـ: ما هو؟ أجيب بـ: «إنسان» الذي هو نوع؛ لأنه تمام الماهية المشتركة بينهما وتمام ماهية أحدهما.

فالنوع يقع في جواب السؤال المشترك بين اثنين فأكثر إذا كانت الحقيقة واحدة، وفي جواب السؤال المختص بشيء واحد.

وإذا سئل عن خالد والطائر، أجيب بتمام الماهية المشتركة بينهما، وهو «حيوان» الذي هو جنس.

فالجنس يقع في جواب السؤال المشترك بين شيئين فأكثر مختلفي الحقيقة، ولا يقع في جواب سؤال مختص بشيء واحد؛ لأن الجواب في هذه الحالة لا يكون إلا بالنوع؛ لأنه تمام الماهية.

والسؤال بـ: أي شيء؟ إنما يقصد به تمييز ماهية المسؤول عنه عن غيره.

فإن كان السؤال عن المميز الذاتي زِيد فيه لفظ: «في ذاته»، فيقال: الإنسان أي شيء هو في ذاته؟ وإذن يتعين الجواب بالفصل، كالناطق.

وإن كان عن المميز العرضي زِيد فيه لفظ: «في عرضه»، فيقال: الإنسان أي شيء هو في عرضه؟ وإذن يجاب بالخاصة، كالكاتب.

أما العرض العام فلا يقع في الجواب؛ لأنه ليس تمام الماهية ولا جزءا مشتركا حتى يقع في جواب: ما هو، ولا جزءا خاصا بها أو عرضا خاصا حتى يقع في جواب السؤال المطلوب به المميز، ذاتيا كان أو عرضيا.

القول الشارح

هو المقصود بالذات من قسم التصورات، أما الكليات الخمس فذكرت لتوقفه عليها؛ لأنه يتركب منها، كما أن ذكر تقسيم المفرد إلى اسم وكلمة وأداة لتوقف الكليات عليه، وهو متوقف على تقسيم اللفظ إلى مفرد ومركب، المتوقف على دلالة اللفظ الوضعية، وقد قدمنا أيضا وجه ذكرها في هذا الفن وإن لم تكن منه.

والقول الشارح -ويسمى التعريف والمعرّف- هو: ما يستلزم تصوره تصور الشيء بحقيقته، أو امتيازه عن جميع ما عداه.

فالأول الحدّ التام، والثاني غيره.

وينقسم التعريف إلى:

(١) حدٍّ.

(٢) ورسم.

فالحد -وهو ما كان بالذاتيات فقط-:

(١) إما **تام**: وهو ما ذكر فيه الجنس والفصل القريبان، كقولنا: «جسم نام مشطئ» في تعريف النبات، و«حيوان ناطق» في تعريف الإنسان.

(٢) وإما **ناقص**: وهو ما ذكر فيه الجنس البعيد والفصل القريب، أو الفصل القريب فقط، كقولنا في التعريفين المتقدمين: «جسم مشطئ» أو «مشطئ» فقط، و«جسم ناطق» أو «ناطق فقط».

والرسم -وهو ما كان بالذاتي والعرضي، أو بالعرضي فقط-:

(١) إما **تام**: وهو ما تألف من الجنس القريب والخاصة، كقولنا في تعريف الطير: «حيوان ذو ريش».

(٢) وإما **ناقص**: وهو ما تألف من الجنس البعيد والخاصة، أو الخاصة وحدها، نحو: «جسم ذو ريش» أو «ذو ريش» فقط.

ويقدم في القول الشارح الأعمُّ على الأخص كما في الأمثلة المتقدمة.

وطريق التعريف أنك إذا أردت أن تعرف حقيقة شيء، أو ما به يتميز عن جميع ما عداه، بعد أن علمته علما إجماليا، أو أردت أن تعرّفه للغير بعد علمه الإجمالي به أيضا، تنظر في الأشياء التي تشاركه فيها الماهيات الأخرى، فما كان منها يحصل له أوّلا يكون «**جنسا**»، وتنظر في الأشياء المختصة به، فما كان كذلك يكون «**فصلا**».

أما الأشياء المشتركة بينه وبين غيره، ولا تحصل له إلا بواسطة حصول شيء آخر قبلها، فتكون «**عرضا عاما**»، كما أن الاشياء المختصة به ولا تحصل له إلا كذلك تكون «**خاصة**».

مثلا إذا نظرنا للأشياء المشتركة بين الإنسان وغيره من بقية الحيوانات، نجد أن الحيوان: أي كونه جسما ناميا حساسا، يحصل له عند تكونه قبل التنفس وقبل المشي، فيكون الحيوان جنسا، ويكون المتنفس والماشي عرضين عامين.

وكذلك إذا نظرنا للأشياء المختصة به نجد أن النطق، أي: الإدراك، يحصل له أوَّلا، ثم يحصل له التعجب الناشئ عن إدراك الأمور الغريبة، ثم يحصل بعده الضحك، فيكون الناطق فصلا، وما بعده خاصة.

إذا اتضح لك ذلك عرفته بالحد أو الرسم، حسب الغرض المقصود من التعريف.

هذا بالنسبة للحقائق التي لها وجود في نفسها، أما الأمور الاصطلاحية التي تذكر في الفنون فتعاريفها حدود لا رسوم؛ لأنها أشياء اعتبارية لا حقيقة لها وراء ما اعتبره أرباب الاصطلاح، إلا التعاريف المشتملة على الأوصاف التي لا تحصل لتلك الأشياء نظرا لذاتها فقط، بل بالقياس إلى شيء آخر، كتعريف علم المنطق بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر؛ لأن آلية الشيء لشيء آخر لا تكون إلا بالقياس لذلك الآخر.

ولأجل أن يكون التعريف خاليا من الخطأ وافيا بالغرض المقصود اشترط المنطقيون له شروطا:

الأول: أن يكون مساويا للمعرَّف، فلا يكون أعم منه ولا أخص، فعلى هذا لا يصح تعريف المربع بأنه سطح مستو؛ لصدقه على المثلث والمخمس وغيرهما، فيقع في الخطأ؛ إذ يفهم منه أن كل هذه الأشياء مربعات، مع أن الأمر ليس كذلك.

ولا تعريف المثلث بأنه سطح ذو أضلاع ثلاثة بين ضلعيه زاوية قائمة؛ لأنه يوقع في الخطأ؛ إذ يفهم منه أن السطح ذا الأضلاع الثلاثة والزوايا الحادة مثلا ليس مثلثا، مع أن الأمر ليس كذلك.

الثاني: أن يكون أجلى من المعرَّف؛ حتى يكون وافيا بالغرض المقصود، وهو معرفة المعرَّف، فلا يصح التعريف بالمساوي، ولا بالأخفى.

فالأول كتعريف الحركة بما ليس بسكون، وتعريف العلم بما ليس بجهل؛ لتساوي السكون والحركة في المعرفة والجهالة، وكذلك العلم والجهل، والثاني كتعريف الهواء بأنه جسم لطيف يشبه الروح؛ فإن الروح أخفى من الهواء.

ولأجل اشتراط وضوح التعريف عن المعرف لا يدخل المجازُ التعريفَ إلا إذا كانت قرينته معينة، فيقبل تعريف العلم بأنه نور تنكشف به صور المجهولات، دون تعريفه بأنه طريق إلى المحمدة.

الثالث: أن يكون خاليا من الدَّور، فلا يصح تعريف العلم بأنه حصول صورة المعلوم في العقل؛ لأن «المعلوم» متوقفة معرفته على معرفة العلم، المتوقفة معرفته عليه؛ لأخذه في تعريفه.

وكذلك تعريف الاثنين بأنها زوجٌ أول، وتعريف الزوج بأنه المنقسم إلى متساويين، وتعريف المتساويين بأنها الشيئان اللذان لا يفضل أحدهما الآخر، وتعريف الشيئين بأنها الاثنان.

ويسمى الدور الذي في تعريف العلم دورا صريحا، والذي في تعريف الاثنين دورا مضمرا.

ولما كان الدور باطلا لكونه يؤدي إلى تقدُّم الشيء على نفسه، كان ما أدى إليه باطلا.

* ومن التعريف بالخاصة **التعريف**[١] **اللفظي**: وهو تبيين معنى اللفظ بلفظ آخر أوضح منه، بأن يكون مسمى اللفظ معلوما، ووضع أحد اللفظين له معلوما دون الآخر، فيبين ذلك المجهول بالمعلوم، كقولك: «الغضنفر: الأسد»، لمن يعرف معنى الغضنفر، ويجهل تسميته بهذا اللفظ، ويعلم تسميته بالأسد، وكتب اللغة مشحونة بذلك فتعاريفها لفظية.

ومنه أيضا **التعريف بالمثال**[٢]، كقولك: «المبتدأ نحو: الله ربنا».

---

(١) لأن وضع ذينك اللفظين للماهية أحدهما واضح والآخر خفي، خاصة من خواصها.
(٢) إذ مماثلة الماهية للممثل به خاصة من خواصها أيضا.

القسم الثاني: في التصديقات

كل مركب تام احتمل الصدق والكذب يسمى: «**قضية**»، نحو: الدين النصيحة.

وتنقسم إلى:

(١) حَمْلية.

(٢) وشرطية.

فالحملية: ما خلت من أداة شرط، نحو: العلماء ورثة الأنبياء.

والشرطية: ما ليست كذلك، كقولك: كلما تعاونت أبناء الأمة على المنفعة نالوا السعادة.

وتتركب الحملية من:

(١) موضوع، وهو المسند إليه.

(٢) ومحمول، وهو المسند.

وتتركب الشرطية من:

(١) مقدَّم، وهو جملة الشرط.

(٢) ومن تالٍ، وهو جملة الجواب.

*** أقسام الحملية:**

تنقسم الحملية باعتبار موضوعها إلى خمسة أقسام؛ لأنه:

(١) إن كان كليا وسُوِّرت بالسور الكلي سميت: «**كلية**»، كقولك: كل عدد

منتهية صورته من جهة اليمين بصفر يقبل القسمة على خمسة.

(٢) وإن سوِّرت بالسور الجزئي سميت «**جزئية**»، نحو: بعض العدد زوج.

(٣) وإن لم تسوّر بسور سميت «**مهملة**»، مثل: الإنسان[١] مجبول على حُبِّ منفعته.

(٤) وإن كان موضوعها جزئيا سميت «**شخصية**»، نحو: هذا مجدٌّ.

والمهملة في قوة[٢] الجزئية، فتعامل معاملتها في التناقض والعكس والقياس.

(٥) وإن كان موضوعها الماهية بدون نظر إلى الأفراد سميت «**طبيعية**»، نحو: الإنسان نوع، والحيوان جنس.

وتنقسم أيضا إلى:

(١) موجِبة.

(٢) وسالبة.

فالأولى: ما حكم فيها بثبوت[٣] المحمول للموضوع، كما في الأمثلة المتقدمة.

---

(١) إذا لم تجعل «أل» استغراقية، وإلا كانت كلية.

(٢) لأن المحكوم عليه فيها هو الأفراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية، فيحتمل أن يكون المراد عموم الأفراد أو بعضها، وعلى كلا الأمرين الحكم على البعض متيقن، ولذا اعتبرت جزئية أخذا بالمحقق.

(٣) سواء كان المحمول غير سلبي أو سلبيا نحو: كل حي هو لا جماد، وتسمى معدولة المحمول؛ لأن حرف السلب جزء من محمولها، وتسمى محصلة الموضوع أيضا؛ لأن السلب ليس جزءا من موضوعها، فإن كان جزءا من موضوعها ومحمولها سميت معدولتهما، وإن كان جزءا من موضوعها فقط سميت معدولة الموضوع ومحصلة المحمول أيضا، وإن لم يكن جزءا من شيء منهما سميت محصلتهما، والفرق بين الموجبة المعدولة المحمول والسالبة المحصلة المحمول أن الأولى تقتضي وجود الموضوع وجودا زائدا عن الوجود التصوري، دون الثانية.

والثانية: ما حكم فيها بسلبه عنه، نحو: لا واحد من العلماء بمحتقر.

والسور الكلي للإيجاب لفظ: كل، وجميع، وعامة، وأل الاستغراقية، وللسلب: لا شيء، ولا واحد.

والسور الجزئي للإيجاب: بعض، وللسلب: ليس بعض، وبعض كذا ليس.

ويكون بإدخال أداة السلب على سور الإيجاب الكلي نحو: ليس كل، أو ليس جميع، أو ليس عامة السطوح بمستوية.

*** أقسام الشرطية:**

الشرطية قسمان:

(١) متصلة.

(٢) ومنفصلة.

فالمتصلة: ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى في الإيجاب، أو عدم صدقها على تقدير صدق قضية أخرى في السلب.

نحو: كلما كان العدد زوجا كان قابلا للقسمة على اثنين، وليس البتة إذا كان السطح مربعا كان حاد الزوايا.

وتنقسم إلى:

(١) كلية.

(٢) وجزئية.

(٣) ومهملة.

(٤) ومخصوصة.

وذلك باعتبار الأوضاع والأحوال[١] التي تصاحب المقدم في الوجود:

(١) فإن كان الحكم فيها بالصدق أو عدمه على وضع كلي، وسُوِّرت بالسور الكلي، سميت: **كلية**.

(٢) وإن سورت بالسور الجزئي سميت: **جزئية**.

(٣) وإن أهملت عن السور سميت: **مهملة**، وهي في قوة الجزئية كما في الحملية.

(٤) وإن كان الحكم فيها باللزوم على وضع جزئي سميت: **مخصوصة**.

نحو: كلما كانت الأمة مجدَّة في تربية أبنائها كانت سالكة طريق السعادة، وقد يكون إذا كان الطالب مجدا كان نائلا الفائدة، ولو كان معلما لي لرغبت فيه، وإن فهمتَ الآن أكافئك.

وهي بأقسامها الأربعة:

(١) إما **لزومية**: وهي ما استلزم فيها حصول المقدم حصول التالي[٢] إن كانت موجبة كما في الأمثلة المتقدمة، أو ما سلب فيها هذا الاستلزام إن كانت سالبة، نحو: ليس كلما كان الإنسان متكلما كان صادقا.

(٢) وإما **اتفاقية**: وهي ما اتفق حصول تاليها ومقدمها معا في الإيجاب، أو اتفق عدم حصولهما معا في السلب.

فالأولى نحو: كلما كان المعدن موصلا للحرارة كان الماء سائلا، والثانية نحو: ليس البتة إذا كان المعدن صلبا كان الهواء ناميا.

---

(١) فهي في الشرطية نظير الأفراد في الحملية.

(٢) لرابطة بينهما تقتضي ذلك، كالعلية والمعلولية والتضايف.

والمنفصلة: ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا[١] وكذبا، أو صدقا فقط، أو كذبا فقط، بالنسبة للإيجاب، أو بسلب التنافي المذكور بالنسبة للسلب.

فالأولى تسمى بـ: «**المنفصلة الحقيقية**»، وبـ: «**مانعة الجمع والخلو**»، ومثالها إيجابا: المعلوم إما موجود أو معدوم، وسلبا: ليس البتة إما أن يكون المعلوم جسما أو متحيزا.

والثانية تسمى: «**مانعة الجمع**»، ومثالها إيجابا: هاتان الكميتان إما متساويتان أو أولاهما أكبر من الثانية، وسلبا: ليس البتة إما أن يكون الشيء غير أسود أو غير أبيض.

والثالثة تسمى: «**مانعة الخلو**»، ومثالها إيجابا: هذا الشيء إما غير أسود أو غير أبيض، وسلبا: ليس دائما إما أن تكون هاتان الكميتان متساويتين أو أولاهما أكبر من الثانية.

وكل قضية من هذه الأقسام الثلاثة:

(١) إما **عنادية**: وهي ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها لذاتهما في الموجبة، أو سلب ذلك التنافي في السالبة، وتقدمت أمثلتها[٢].

(٢) وإما **اتفاقية**[٣]: وهي ما حكم فيها بالتنافي بين طرفيها بمجرد الاتفاق

---

(١) الصدق في القضايا معناه التحقق والحصول، والكذب ضده، والصدق في المفردات معناه الحمل والإخبار، والكذب عكسه.

(٢) تتركب الحقيقية من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه إيجابا وسلبا، مما ليس بينهما تناف مطلقا كالمتلازمين، ومانعة الجمع من الشيء والأخص من نقيضه إيجابا، ومن الشيء والأعم من نقيضه سلبا، ومانعة الخلو من الشيء والأعم من نقيضه إيجابا، ومن الشيء والأخص من نقيضه سلبا.

(٣) القضايا الاتفاقية متصلة كانت أو منفصلة لا دخل لها في الإنتاج، وإنما تذكر لتتميم الأقسام، ولذا لم نتوسع في الكلام عليها.

إن كانت موجبة، أو بسلب ذلك التنافي اتفاقا إن كانت سالبة.

وتنقسم المنفصلة بأنواعها إلى:

(١) كلية.

(٢) وجزئية.

(٣) ومهملة.

(٤) ومخصوصة.

والكلية والجزئية والإهمال باعتبار الأوضاع والسور، كما تقدم في المتصلة.

والسور الكلي للإيجاب نحو: لفظ «كلما» في المتصلة، ولفظ «دائما» في المنفصلة، وللسلب فيهما لفظ «ليس البتة».

والجزئي للإيجاب فيهما لفظ: «قد يكون»، وللسلب فيهما أيضا: «قد لا يكون»، وإدخال أداة السلب على سور الإيجاب الكلي نحو: ليس دائما إما أن يكون العدد زوجا أو قابلا للقسمة على اثنين.

الموجهات

نسبة محمول، أي: قضية حملية إلى موضوعها، لا بد لها في الواقع ونفس الأمر من جهة تتصف بها، وهي:

(١) إما الضرورة إذا كان ثبوت المحمول للموضوع واجبا ضروريا.

(٢) أو الدوام إذا كان ذلك الثبوت دائميا.

(٣) أو الإمكان إذا كان ممكنا... إلى غير ذلك.

وهذه تسمى: مادة القضية في الواقع، وما يدل عليها في القضية المعقولة أو الملفوظة يسمى: جهة، والقضية المشتملة على تلك الجهة تسمى موجهة.

والموجهات التي بحث عنها المناطقة خمس عشرة، واحتيج في التناقض إلى اثنتين زائدتين نذكرهما في موضع الحاجة إن شاء الله تعالى.

الأولى: الضرورية المطلقة: وهي كل قضية حكم فيها بثبوت المحمول لذات الموضوع (أي: أفراده التي يصدق عليها) حكما ضروريا، أو بسلبه كذلك.

مثالها موجِبةً: كل إنسان حيوان بالضرورة، وكل شمس مضيئة بالضرورة، وكل جسم يشغل حيزا من الفراغ بالضرورة... وهكذا.

ومثالها سالبةً: لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة، ولا شيء من الشموس بمظلم بالضرورة، ولا شيء من النقطة بسطح بالضرورة... إلى غير ذلك.

الثانية: الدائمة المطلقة: وهي ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع حكما دائميا نظرا لذات الموضوع، أو بسلبه كذلك.

ومثالها إيجابا وسلبا ما مر في الضرورية بإبدال الضرورة بالدوام، والفرق بينهما أن الدوام قد لا يكون ضروريا، كالحركة بالنسبة للكواكب السيارة فإنها دائمة نظرا لذات الكواكب المذكورة، وليست ضرورية لها؛ لأنه لا يترتب على سكونها مُحال، ففي هذه المادة تصدق الدائمة المطلقة دون الضرورية، فيصدق قولنا: كل كوكب سيار متحرك دائما، ولا شيء من الكواكب السيارة بساكن دائما، دون «بالضرورة» في الحالين.

فبان من هذا أنه كلما صدقت الضرورية المطلقة إيجابية كانت أو سلبية صدقت الدائمة المطلقة كذلك بدون عكس.

الثالثة: المشروطة العامة: وهي ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع، أي: عنوانه الصادق على الأفراد المسمى في اصطلاح المناطقة بعقد الوضع، بمعنى أن وصف الموضوع الصادق على أفراده هو الذي جعل ثبوت المحمول لأفراد الموضوع أو سلبه عنها ضروريا.

مثالها موجبة: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا، وكل ماضغ يحرك فكه الأسفل بالضرورة مادام ماضغا، وكل ماشٍ يحرك رجليه بالضرورة مادام ماشيا... وهكذا.

ومثالها سالبة: لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتبا، ولا شيء من الماضغ بساكن الفك الأسفل بالضرورة مادام ماضغا... ونحو ذلك، فإن وصف الكتابة مثلا الثابت لذات الموضوع جعل ثبوت حركة الأصابع له ضروريا، فإن لم يكن الوصف المذكور ثابتا للأفراد لا يكون ثبوت حركة الأصابع ضروريا لها، كما إذا كانت الأفراد غير مشتغلة بالكتابة.

الرابعة: العرفية العامة: وهي ما حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع مادام وصفه أو سلبه عنه كذلك.

ومثالها إيجابا وسلبا ما مر في المشروطة العامة بإبدال الضرورة بالدوام.

والفرق بينهما كالفرق الذي قدمنا بين الضرورية والدائمة المطلقتين.

الخامسة: الوقتية المطلقة: وهي ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في وقت معين أو سلبه عنه كذلك، فإن كان الوقت غير معين سميت: «منتشرة مطلقة».

مثال الوقتية إيجابا: كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة، وكل ماضغ محرك فكه الأسفل بالضرورة وقت كونه ماضغا.

وسلبا: لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع، ولا شيء من الماضغ بساكن فكه الأسفل وقت المضغ بالضرورة، ولو بدلنا في جميع هذه الأمثلة قولنا: وقت كذا بقولنا: في وقتٍ ما، سميت القضية منتشرة مطلقة.

السابعة: المطلقة العامة: وهي ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو بسلبه عنه بالفعل، أعم من أن يكون ضروريا أو دائميا أو ممكنا حاصلا.

مثالها موجبة: كل إنسان متنفس، وكل إنسان حيوان، وكل كاتب متحرك الأصابع، مع زيادة «بالفعل» أو الإطلاق العام في كل واحد من هذه الأمثلة، أو عدم زيادته لفهمه عرفا وإن لم يذكر.

الثامنة: الممكنة العامة: وهي ما حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف لما نطقت به، فإن كانت موجبة فقد سلبت فيها ضرورة سلب المحمول عن الموضوع، وإن كانت سالبة فقد سلبت فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع؛ إذ الطرف المخالف للإيجاب هو السلب وبالعكس.

مثالها موجبة: كل إنسان متنفس بالإمكان العام، وكل مربع سطح بالإمكان العام... وهكذا.

ومثالها سالبة: لا شيء من الإنسان بقائم بالإمكان العام، ولا واحد من الحاضرين بغافل بالإمكان العام.

وهذه هي البسائط الثمانية.

والقضية البسيطة: ما كان فيها حكم إيجابي فقط، أو سلبي فقط.

بخلاف المركبة فإنها مشتملة على حكمين، أحدهما إيجابي، والآخر سلبي.

والمركبات سبع:

الأولى: المشروطة الخاصة: وهي المشروطة العامة مقيدة بقيدِ: «لا دائما».

الثانية: العرفية الخاصة: وهي العرفية العامة مقيدة بقيدِ: «لا دائما» أيضا.

الثالثة: الوقتية: وهي الوقتية المطلقة مقيدة بقيدِ: «لا دائما».

الرابعة: المنتشرة: وهي المنتشرة العامة مقيدة أيضا بالقيد المذكور.

الخامسة: الوجودية غير الدائمة: وهي المطلقة العامة مقيدة بقيد: «لا دائما».

السادسة: الوجودية غير الضرورية: وهي المطلقة العامة مقيدة بقيد: «لا بالضرورة».

السابعة: الممكنة الخاصة: وهي ما حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين الموافق والمخالف، أي: الإيجاب والسلب، نحو: كل إنسان متنفس بالإمكان الخاص، فمعنى ذلك أن ثبوت التنفس للإنسان ليس ضروريا، وأن سلبه عنه كذلك، فالأول ممكنة عامة سالبة، والثاني ممكنة عامة موجبة.

وقيد: «لا دائما» في جميع القضايا المتقدمة إشارة إلى مطلقة عامة موافقة لصدر القضية كمًّا، ومخالفة له سلبا وإيجابا؛ لأنه إذا كان ثبوت المحمول للموضوع ليس دائما لذاته فلا بد أن يتحقق سلبه بالفعل، وهذا يقتضي صدق مطلقة عامة سالبة، وإذا كان سلبه عنه غير دائم لذاته فلا بد أن يثبت له بالفعل، وهذا يقتضي صدق مطلقة عامة موجبة.

وقيد: «لا بالضرورة» في جميعها عبارة عن ممكنة عامة موافقة لصدر القضية كمًّا، مخالفة له إيجابا وسلبا؛ لأنا إذا قلنا في الوجودية غير الضرورية: كل إنسان متنفس بالفعل لا بالضرورة، كان معنى قولنا: «لا بالضرورة» أن الضرورة مسلوبة عن ثبوت التنفس له، وهذا عين الممكنة العامة السالبة، أعني قولنا: لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإمكان العام؛ لما قدمناه من أن الممكنة العامة ما حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف لما نطقت به في القضية الملفوظة، أو عقلته في القضية المعقولة.

ومما تقدم تعرف ما تركبت منه كل واحدة من القضايا المركبة السابقة، إذ يسهل عليك أن تعرف أن المشروطة الخاصة الموجبة مركبة من مشروطة عامة موجبة هي الصدر، ومطلقة عامة سالبة هي العجُز، أعني: «لا دائما»، وأن العرفية الخاصة الموجبة مركبة من عرفية عامة هي الصدر، ومن مطلقة عامة سالبة هي العجز، أعني: «لا دائما»، وعلى هذا القياسُ في الوقتية والمنتشرة والوجودية غير الدائمة وغير الضرورية والممكنة الخاصة، سواء الموجبات والسوالب.

إذا عقلْت جميع ما تقدم يظهر لك أن الضرورية والدائمة المطلقتين لا يتأتى تقييد أولاهما بقيد «لا بالضرورة» ولا بقيد «لا دائما» بحسب الذات، ولا تقييد ثانيتهما بقيد «لا دائما» كذلك؛ لما في ذلك من التنافي؛ لأن الضرورة بحسب الذات

تنافي سلبها بحسبها، كما أنها تناقض «لا دائما» أيضا، والدوام بحسب الذات يناقض قيد «لا دائما» بحسبه.

أما المشروطة والعرفية العامتان، والوقتية المطلقة والمنتشرة، فكما يصح تقييد كل منها بقيد «لا دائما» يصح تقييدها بقيد «لا بالضرورة الذاتية»، كما يصح تقييد الدائمة المطلقة به في بعض أحوالها، ويكون هذا القيد عبارة عن ممكنة عامة مخالفة للصدر إيجابا وسلبا، ولا مانع من ذلك، ولكنهم أهملوه وقصروا البحث على ما قدمناه.

التناقض

هو: اختلاف القضيتين في الإيجاب والسلب اختلافا يقتضي لذاته صدقَ إحداهما وكذب الأخرى، نحو: كل مستطيل سطح، وبعض المستطيل ليس بسطح.

ولا يتحقق التناقض بين القضيتين إلا إذا كانت النسبة الإيجابية في إحداهما هي التي سلبت في القضية الأخرى، وهذا يقتضي الاتحاد في:

(١) الموضوع.

(٢) والمحمول.

(٣) والزمان.

(٤) والمكان.

(٥) والقوة والفعل.

(٦) والكل والجزء.

(٧) والشرط.

(٨) والإضافة.

وتسمى هذه بـ«الوحدات الثمان»[(١)].

---

(١) فلا تناقض بين: (١) علي فاهم، ومحمد ليس بفاهم (٢) ولا بين: علي مجتهد، وعلي ليس بكسول (٣) ولا بين: علي مسافر، أي: اليوم، وعلي ليس بمسافر، أي: أمس (٤) ولا بين: محمد جالس، أي: في المدرسة، ومحمد ليس بجالس، أي: في السوق (٥) ولا بين: العنب خل، أي: بالقوة، والعنب ليس بخل، أي: بالفعل (٦) ولا بين: الرومي أبيض، أي: بعضه، والرومي ليس بأبيض، أي: كله (٧) ولا بين: محمد يتعلم، أي: إن

ويتحقق التناقض في القضايا الحملية الشخصية بإيجاب إحدى القضيتين وسلب الأخرى ما دامت النسبة التي بينهما واحدة، وكذلك بالنسبة للقضايا الشرطية المخصوصة.

والمحصورات من الحملية والشرطية -وهي الكلية والجزئية والمهملة- لابد في تحقق التناقض فيها زيادة على ذلك من اختلاف القضيتين في الكمّ[1] (أي: الكلية، والجزئية)، فنقيض الموجِبة الكلية سالبة جزئية، نحو: كل دائرة سطح، وبعض الدائرة ليس بسطح، ونقيض السالبة الكلية موجبة جزئية، نحو: لا شيء من الصدق بمذموم، وبعض الصدق مذموم.

وكما يكون التناقض في الحمليات يكون في الشرطيات بشرط اتحاد القضيتين المتناقضتين في الاتصال اللزومي أو الاتفاقي، وكذلك اتحادهما في الانفصال العنادي أو الاتفاقي، نحو: كلما كان السطح مستويا ينطبق عليه المستقيم كمالَ الانطباق، وقد لا يكون إذا كان السطح مستويا ينطبق عليه المستقيم كمال الانطباق، ونحو: دائما إما أن يكون العدد عشرة أو غير عشرة، وليس دائما إما أن يكون العدد عشرة أو غير عشرة.

*** التناقض في الموجهات:**

لابد في تناقض الموجهات من اختلاف الجهة زيادةً على ما تقدم في الحمليات من اختلاف الكم والكيف؛ لصدق قولنا: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة

اجتهد، ومحمد لا يتعلم، أي: إن لم يجتهد (٨) ولا بين: حسين متقدم، أي: على إبراهيم، وحسين ليس بمتقدم، أي: على محمد، والنسبة ليست واحدة في القضيتين عند اختلافهما في إحدى الوحدات الثمان.

(١) لكذب الكليتين في كل مادة يكون فيها الموضوع أعم من المحمول، وصدق الجزئيتين في المادة المذكورة، نحو: كل سطح مثلث، ولا شيء من السطح بمثلث، وبعض السطح مثلث، وبعض السطح ليس مثلثا.

ما دام كاتبا، وقولنا: بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع بالفعل، وذلك في حالة ما إذا لم يكن كاتبا مع اختلافهما كمًّا وكيفا.

فعُلم من هذا أن اختلاف الكم والكيف ليس كافيا في تناقض الموجهات، وإذن فلا بد من الاختلاف في الجهة، ومعلوم أن نقيض كل شيء سلبه أو ما يساوي ذلك السلب: فنقيض أي ضرورة كانت هو سلب تلك الضرورة، ونقيض أي دوام هو سلب ذلك الدوام.

وعلى هذا:

(١) فنقيض الضرورية المطلقة ممكنةٌ عامة مخالفة لها كما وكيفا.

(٢) ونقيض الدائمة المطلقة مطلقةٌ عامة مخالفة لها في الكم والكيف أيضا، والأمثلة ظاهرة.

(٣) ونقيض المشروطة العامة حينيةٌ ممكنة مخالفة لها فيهما كذلك، فنقيض قولنا: كل ماشٍ يحرك رجليه بالضرورة ما دام ماشيا: بعض الماشي ليس بمحرك رجليه بالإمكان العام حين هو ماشٍ.

وهذه هي الحينية الممكنة التي وعدنا بذكرها فيما تقدم، وهي: ما حكم فيها بأن ثبوت المحمول للموضوع ليس ضروريا حين الوصف إن كانت القضية سالبة، أو بأن سلْب المحمول عن الموضوع ليس ضروريا حين الوصف إن كانت موجبة.

(٤) ونقيض العرفية العامة حينية مطلقة مخالفة لها كما وكيفا، فنقيض: لا شيء من الماضغ بساكن الفك الأسفل: دائما مادام ماضغا بعضُ الماضغ ساكن الفك الأسفل، بالإطلاق العام حين هو ماضغ.

وهذه هي الحينية المطلقة التي وعدنا بذكرها أيضا، وهي: ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع بالفعل حين الوصف، أو بسلبه عنه كذلك.

(٥) ونقيض الوقتية المطلقة الممكنةِ الوقتيةُ المخالفة لها كما وكيفا، فنقيض قولنا: كل ماشٍ ينقل قدميه بالضرورة وقتَ كونه ماشيا: بعضُ الماشي ليس بناقل قدميه بالإمكان العام وقت كونه ماشيا.

(٦) ونقيض المنتشرة المطلقة الممكنةِ الدائمةُ المخالفة لها كما وكيفا، والممكنة العامة الدائمة: هي ما حُكم فيها بسلب الضرورة في عموم أوقاتِ وصف الموضوع، فقولنا: لا شيء من الناظر بمغمض عينيه بالضرورة في وقتٍ ما، يناقضه قولنا: بعض الناظر مغمض عينيه بالإمكان العام في عموم كونه ناظرا.

*** التناقض في المركبات:**

تعلم مما قدمناه من أن نقيض كل شيء سلبه أو ما ساوى ذلك السلب، أن نقيض المركبات هو المركب الشرطي المردد فيه بين نقيضَي صدر القضية الأصلية وعجُزها.

وطريق ذلك أن نحل القضية المركبة إلى قضيتين بسيطتين متحدتين في الكم مختلفتين في الكيف، ونأخذ نقيض القضية الأولى ونقيض القضية الثانية -كما علمنا في البسائط- ونركب من هذين النقيضين قضية شرطية مانعةَ خلوٍّ.

فإذا صدق أي واحد من طرفي هذه الشرطية كذب نقيضه الذي هو جزء من القضية المركبة، وإذا كذب ذلك الجزء فقد كذبت القضية المركبة؛ لأن الكل لا يتحقق إلا بتحقق جميع أجزائه.

وإذا صدقت المركبة كذب نقيض كل جزء من أجزائها، وإذا كذب هذان النقيضان كذبت الشرطية مانعة الخلو المركبة منهما.

وإذن فهذه الشرطية هي النقيض، وهذا ظاهر بعد التحقق من معرفة الموجهات البسائط ونقائضها وما تركبت منه كل واحدة من الموجهات المركبة.

مثلا: الوقتية مركبة من وقتية مطلقة هي الصدر، ومطلقة عامة مخالفة لها في الكيف هي العجز، فنأخذ نقيض الصدر الذي هو الوقتية، وقد علمنا من نقائض البسائط أن ذلك النقيض هو الممكنة الوقتية المخالفة لها كمًّا وكيفا، ونأخذ نقيض العجز الذي هو المطلقة العامة، وقد علمنا من تناقض البسائط أيضا أنه الدائمة المطلقة المخالفة لها في الكم والكيف، ثم نركب من هذين النقيضين شرطيةً مانعةَ خلوٍّ فتكون هي النقيض المطلوب، وعلى هذا القياسُ:

فنقيض الوجودية غير الدائمة، أعني قولنا: كل إنسان متنفس بالفعل لا دائما، هو قولنا: إما ليس بعض الإنسان بمتنفس دائما، وإما بعض الإنسان متنفس دائما.

ونقيض الوجودية غير الضرورية -أعني قولنا: لا شيء من الإنسان بكاتب بالفعل لا بالضرورة- هو قولنا: إما بعض الإنسان كاتب دائما، وإما بعض الإنسان ليس كاتبا بالضرورة.

ونقيض قولنا: لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما، هو قولنا: إما بعض الكاتب ساكن الأصابع بالإمكان العام حين هو كاتب، وإما بعض الكاتب ليس بساكن الأصابع دائما، وعلى هذا القياسُ في البواقي.

لكن هذا لا يطرد في عموم القضايا الجزئية المركبة كما اطرد في الكلية؛ لتخلفه في المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة الجزئيتين، لكذب قولنا: بعض الحيوان إنسان بالضرورة أو دائما ما دام حيوانا لا دائما، وكذب نقيضه وهو قولنا: إما أن لا يكون شيء من الحيوان بإنسان بالإمكان العام أو بالفعل حين هو حيوان، وإما أن يكون كل حيوان إنسانا دائما.

ومثل هذا كل مادة يكون فيها المحمول أخص من الموضوع، أي: يثبت لبعض أفراده ثبوتا ضروريا أو دائميا، ويُسلَب عن البعض الآخر كذلك، وإذن فيجب أن يردد المحمول في القضية الشرطية المناقضة لإحدى الخاصتين بين كل واحد واحد بالنسبة للقضيتين المذكورتين، فتقول في ذلك النقيض: إما أن لا يكون كل واحد واحد من الحيوان إنسانا بالإمكان العام أو بالفعل حين هو حيوان، وإما أن يكون كل واحد واحد من الحيوان إنسانا دائما.

العكس

هو: جعل الجزء الأول من القضية ثانيا والثاني أول مع بقاء الصدق والإيجاب أو السلب.

كقولك: كل جسم نامٍ، وبعض النامي جسم، فمتى صدق الأصل صدق العكس؛ إذ هو لازم له.

والموجِبتان الكلية والجزئية تنعكسان موجبة جزئية، فنحو: كل ساعٍ في الخير ممدوح، وبعض الساعي في الخير ممدوح، عكسهما: بعض الممدوح ساع في الخير.

والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية، فنحو: لا شيء من المعدن ينكمش بالحرارة، ينعكس إلى: لا شيء من المنكمش بالحرارة بمعدن.

والسالبة الجزئية لا عكس لها[1].

ومثل الحمليات في ذلك الشرطيات المتصلة، فقولنا: كلما كان الشيء ناميا كان جسما، ينعكس إلى: قد يكون إذا كان الشيء جسما كان ناميا، والعكس يكون موافقا للأصل في الحملية والشرطية واللزوم والاتفاق.

والمنفصلات لا عكس لها؛ لأنها ليست ذات ترتيب طبيعي، إذ لا فائدة في عكس قولنا: دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا، إلى: قد يكون إما أن يكون العدد فردا أو زوجا.

---

(١) لصدق الأصل وكذب العكس في كل مادة يكون فيها الموضوع أعم من المحمول، نحو: ليس بعض الجسم بحساس، وليس بعض الحساس بجسم.

* **عكس الموجهات عكسا مستويا** (السوالب الكلية المركبة):

الموجهات السوالب إن كانت كلية فمركباتها لا ينعكس منها إلا الخاصتان، فإنهما ينعكسان عرفية عامة كلية لا دائمة في البعض، فإذا صدق قولنا: لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا لا دائما، صدق قولنا: لا شيء من ساكن الأصابع بكاتب دائما مادام ساكنا لا دائما في البعض، أي: بعض الساكن كاتب بالفعل.

وإنما قلنا: البعض دون الكل؛ لأن مِن ساكن الأصابع ما ليس بكاتب دائما، كالقرد مثلا، أما صدق صدر هذا العكس على تقدير صدق الأصل؛ فلأنه لو كذب لصَدق نقيضه، وهو: بعض الساكن كاتب وقت السكون، وبضمه إلى الجزء الأول من الأصل ينتج: بعض الساكن ليس بساكن!! وهو محال ناشئ من فرض صدق نقيض العكس، فهذا النقيض يكون كاذبا والعكس صادقا، وهو المطلوب.

وأما صدق «لا دائما في البعض» فلأنه لو لم يصدق مع فرض صدق الأصل لَصدَق نقيضه وهو: لا شيء من الساكن بكاتب دائما، وينعكس إلى: لا شيء من الكاتب بساكن دائما -كما سيأتي- وهو أخص من نقيض «لا دائما» في الأصل، فإن معناه: كل كاتب ساكن بالفعل.

وأما الوقتية والمنتشرة والوجودية غير الدائمية والوجودية غير الضرورية، فلا ينعكس شيء منها؛ لأن أخصها -وهو الوقتية- يصدق ويكذب عكسه، ولو فرضنا ذلك العكس أعمَّ القضايا فإنه يصدق: لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائما، ويكذب قولنا: لا شيء من المنخسف بقمر بالإمكان العام -الذي هو أعم القضايا الأربع المذكورة- لصدق نقيضه وهو قولنا: بعض المنخسف قمر بالضرورة.

وإذا لم يكن للأخص عكس لازم له في الصدق فلا يكون للأعم؛ لأنه لو كان له عكس لكان لازما له في الصدق، والأعم لازم للأخص، ولازم اللازم لازم، وقد علمت أنه لا لازم للأخص الذي هو الوقتية.

*** السوالب البسيطة الكلية:**

السوالب إن كانت بسيطة فالضرورية والدائمة المطلقتان منها تنعكسان إلى دائمة مطلقة.

فإذا صدق قولنا: لا شيء من الساكن بكوكب سيار بالضرورة أو دائما، صدق قولنا: لا شيء من الكوكب السيار بساكن دائما، وإلا لصدق نقيضه، وبضم هذا النقيض إلى الأصل ينـتج: بعض الكوكب السيار ليس بكوكب سيار!! وهذا محال ناشئ من فرض صدق نقيض العكس، فالنقيض كاذب والعكس صادق، وهو المطلوب.

والعامتان تنعكسان عرفية عامة؛ لأنه إذا صدق قولنا: لا شيء من الماضغ بساكن الفك الأسفل بالضرورة أو دائما ما دام ماضغا، صدق قولنا: لا شيء من ساكن الفك الأسفل بماضغ دائما ما دام ساكنَ الفك الأسفل، وإلا لصدق نقيضه، وبضمه إلى الأصل ينتج: بعض ساكن الفك الأسفل ليس بساكن الفك الأسفل!! وهذا محال ناشئ من فرض صدق نقيض العكس، فالعكس صادق ونقيضه كاذب.

وأما بقية البسائط -وهي الوقتيتان المطلقتان والمطلقة العامة- فلا عكس لها؛ لأنها أجزاء للمركبات السالفة، فهي أعم منها، فلو كان لها عكس لازم لكان لازما لما هو أخص منها، وهو المركبات السالفة، أعني: الوقتيتين، والوجوديتين.

*** السوالب الجزئية:**

لا ينعكس من سوالب الموجهات الجزئية بسيطة كانت أو مركبة سوى الخاصتين، فإنهما ينعكسان عرفية خاصة جزئية، فإذا صدق: بعض الماضغ ليس بساكن الفك الأسفل بالضرورة أو دائما ما دام ماضغا لا دائما، صدق قولنا: ليس بعض ساكن الفك الأسفل ماضغا دائما مادام ساكنَ الفك الأسفل لا دائما(١).

*** الموجبات الكلية البسيطة:**

الضرورية والدائمة والعرفيتان تنعكس إلى حينية مطلقة موجبة جزئية، فإذا صدقت صدق العكس المذكور، وإلا لصدق نقضيه، وبضمه للأصل ينتج دائمة مطلقة فيها سلب الشيء عن نفسه إذا كان الأصل ضرورية مطلقة أو دائمة مطلقة، وعرفية عامة إذا كان الأصل إحدى العرفيتين العامتين!! وذلك محال ناشئ من فرض صدق نقيض العكس على تقدير صدق الأصل.

فالعكس حق، وإنما لم تنعكس الدائمتان المطلقتان إلى دائمة مطلقة كما في عكس السوالب؛ لأنه قد يصدق الأصل ويكذب العكس المذكور، كما في قولنا: كل منخسف قمر بالضرورة أو دائما، مع كذب قولنا: بعض القمر منخسف دائما؛ لصدق نقيضه وهو قولنا: لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل، وذلك في وقت التربيع مثلا.

---

(١) يستدل على هذا بالافتراض، وذلك بأن نفرض ذات الموضوع شيئا معينا، ولنرمز إليه بحرف «د» ونرمز لوصف الموضوع العنواني بحرف «حـ» وللمحمول بحرف «ب»، فنجد أن ذات الموضوع الذي هو «د» صدق عليه «حـ» بحكم صدر الأصل، وصدق عليه «ب» بحكم لا دائما من الأصل أيضا، كما تنافيا فيه حين يصدق عليه أحدهما، وذلك بحكم صدر الأصل أيضا، ومن هذا يصح العكس، أعني قولنا: بعض «ب» أي: ساكن الفك الأسفل الصادق على «د» ليس «حـ» أي ماضغا مادام «ب» وهذا هو الجزء الأول من العكس، وبعض «ب» هو «حـ» بحكم تصادقهما، وهذا معنى «لا دائما» التي هي الجزء الثاني في العكس.

والوقتيتان المطلقتان والمطلقة العامة تنعكس موجبة جزئية مطلقة عامة، وإلا لصدق نقيض العكس، وبضمه للأصل ينتج سلب الشيء عن نفسه في وقت معين أو وقتٍ ما، أو بالفعل إن كان الأصل وقتية مطلقة أو منتشرة عامة أو مطلقة عامة.

*** عكس الموجبات الجزئية البسيطة:**

الموجبات الجزئيات تنعكس إلى موجبة جزئية كما تقدم في الموجبات الكلية سواء بسواء، ويمكننا أن نستدل على العكس فيهما بدليل آخر بأن نقول: لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو السلب الكلي، وهذا النقيض ينعكس بالعكس المستوي إلى ما يناقض الأصل، والأصل مفروض الصدق، فيكون النقيض كاذبا والعكس حقا، وإنما زدنا هذه الطريقة على الطريقة السالفة في الاستدلال؛ لأن هذه متوقفة على معرفة عكس السوالب، ولذا قدمنا الكلام في عكسها على عكس الموجبات.

*** عكس الموجبات الكلية المركبة:**

الخاصتان الموجبتان الكليتان تنعكسان إلى ما انعكس إليه صدرهما، أي: إلى حينية مطلقة زائدا عليها قيد «لا دائما»، فإذا صدق قولنا: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما، صدق قولنا: بعض متحرك الأصابع كاتب حين هو متحرك الأصابع لا دائما.

أما صدق الصدر فلأنه لازم للجزء الأول من الأصل؛ لأنه عكسه، ولازم الجزء لازم للكل لأنه أخص منه.

وأما قولنا: لا دائما؛ فلأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه، وبضمه لصدر الأصل ينتج: كل متحرك الأصابع متحرك الأصابع دائما، وهذه النتيجة لا تصدق مع

النتيجة التي تنتج من ضم هذا النقيض إلى الجزء الثاني من الأصل، أعني قولنا: «لا دائما»؛ إذ هي: لا شيء من متحرك الأصابع متحرك الأصابع بالفعل، وهي أخص من نقيض النتيجة الأولى، وذلك محال ناشئ من فرض صدق نقيض «لا دائما»، فقولنا: «لا دائما» صدق، وهو المطلوب.

وأما الوقتيتان والوجوديتان فتنعكس كل واحدة منهما إلى ما انعكس إليه بسائطهما، أي: إلى مطلقة عامة؛ لأنه إذا كان هذا العكس لازما في الصدق إلى جزئها الذي هو أعم منها، فليكن لازما لها كذلك في الصدق؛ لأن لازم الأعم لازم الأخص كما قدمناه، وإنما لم يقيد هذا العكس بقيد «لا دائما» في الوقتيتين لأنه يصدق قولنا: كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة أو في وقتٍ ما، وعكسه وهو قولنا: بعض المنخسف قمر بالفعل دون قيد «لا دائما» أعني قولنا: بعض المنخسف ليس بقمر بالفعل؛ لصدق نقيضه وهو قولنا: كل منخسف قمر دائما.

❊ عكس الموجبات الجزئية المركبة:

عكس الموجبات الجزئية المركبة كعكس الموجبات الكلية المركبة في جميع ما تقدم.

❊ الممكنتان:

لم نظفر إلى الآن بدليل يدلنا على عكس الممكنتين إلى أي قضية كانت؛ لأن الأدلة التي ذكرت في العكوس إنما تكون مبنية على قياس من الشكل الأول ينتج المحال، أو عكس نقيض العكس إلى ما لا يجتمع مع الأصل في الصدق، وهذا لا يتأتى هنا؛ لأنا إذ فرضنا أنهما تنعكسان إلى أعم القضايا -التي هي الممكنة العامة- وقلنا في الاستدلال على صدق هذا العكس: لو لم يصدق لصدق نقيضه، وهو الضرورية المطلقة المخالفة له كمًّا وكيفا، وضممناها إلى الأصل الذي هو

الممكنة، فلا يتكون منهما ضرب منتج من الشكل الأول؛ لأن صغراه الممكنة لا تنتج مع الضرورية الكبرى، كالشكل الثالث أيضا، وإذا لم نضمها وعكسناها إلى ما لا يجتمع مع الأصل في الصدق فلا يكون ذلك إلا إذا انعكست كنفسها، ومعلوم أن الضرورية لا تنعكس إلا إلى دائمة كما قدمناه[١].

*** عكس النقيض:**

هو كالعكس المستوي لازم للأصل في الصدق.

وقد عرفة المتقدمون بأنه: جعل نقيض الجزء الأول من القضية ثانيا، ونقيض الجزء الثاني من القضية أول، مع بقاء الكيف، ولذا سموه موافقا لموافقته الأصل كيفا، وقالوا: إن حكم الموجبات في هذا العكس حكم السوالب وبالعكس.

---

(١) لا يجدي دليل الافتراض أيضا؛ لأن وصف المحمول ثابت لأفراد الموضوع بالإمكان، ووصف الموضوع ثابت له بالفعل -كما هو مذهب الرئيس ابن سينا- فإذا فرضنا الموضوع شيئا معينا وتصادق عليه الوصفان فلا يصح أن نجعل وصف المحمول فيها وصفا عنوانيا للموضوع، إلا على مذهب الفارابي الذي جعله وصفا إمكانيا أيضا، وعليه تنعكس الممكنة كنفسها. قال السيد الجرجاني -قُدس سرُّه- في ضابط العكس المستوي في السوالب: إن السالبة الجزئية لا تنعكس إلا في الخاصتين، فإنهما ينعكسان عرفية خاصة، وأما السوالب الكلية فكل ما لم يصدق فيه الدوام الوصفي -أي العرفي العام- فلا ينعكس أصلا، وذلك سبع: الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة، وإن صدق عليه الدوام الوصفي، فإن صدق عليه الدوام الذاتي أيضا انعكست كلية إلى الدوام الذاتي، وإلا انعكست كلية إلى الدوام الوصفي إن لم تكن مقيدة بقيد «لا دائما»، وإن كانت مقيدة به انعكست كلية إلى الدوام الوصفي مع قيد «لا دائما» في البعض. وقال ضابطا له في الموجبات: إن مالا يصدق عليه الإطلاق العام -وهو الممكنتان- فحاله غير معلوم، وما يصدق عليه الإطلاق العام فإن لم يصدق عليه الدوام الوصفي انعكس موجبة جزئية مطلقة عامة، سواء كان الأصل كليا أو جزئيا، وهي خمس قضايا، وإن صدق عليه الدوام الوصفي فإن لم يكن مقيدا بقيد «لا دائما» انعكس موجبة جزئية حينية، وهي أربع قضايا، وإن كان مقيدا به انعكس موجبة جزئية حينية مطلقة لا دائمة، وهما قضيتان.

وطريق الاستدلال على صدق العكس -على تقدير صدق الأصل- لا تخرج عن الطرق المذكورة في الاستدلال على العكس المستوي، وعلى هذا فالموجبة الكلية تنعكس كنفسها، والموجبة الجزئية لا عكس لها، كما أن السالبتين الكلية والجزئية تنعكسان إلى سالبة جزئية.

فقولنا: كل معدن موصل للحرارة، ينعكس إلى قولنا: كل ما ليس موصلا للحرارة ليس بمعدن، وإلا لصدق نقيضه وهو: ليس كل غير موصل للحرارة ليس معدنا، ويلزمه في الصدق: بعض غير الموصل للحرارة معدن، وبضمه للأصل ينتج: بعض الموصل للحرارة غير موصل للحرارة!! وهذا محال ناشئ من فرض صدق نقيض العكس، فالعكس صادق والنقيض كاذب.

وقد رد عليهم المتأخرون في هذا الاستدلال قائلين: إنه منقوض؛ لأن قولكم: ليس كل غير موصل للحرارة غير معدن، لا يستلزم صدقُه صدقَ: بعض غير الموصل للحرارة معدن؛ لأن نفي نفي شيء عن آخر لا يستلزم إثباته له إلا إذا كان ذلك الآخر موجودا، أما إن كان معدوما فيسلب عنه كل شيء موجبا كان أو سالبا.

ولذلك غيروا هذا التعريف وقالوا: إن **عكس النقيض** هو: جعل نقيض الجزء الثاني أولا وعين الأول ثانيا مع المخالفة في الكيف، وقالوا: إن حكم الموجبات فيه حكم السوالب، كما أن حكم السوالب فيه حكم الموجبات على رأي.

وعلى هذا فعكس قولنا: كل معدن موصل للحرارة، هو قولنا: لا شيء مما هو غير موصل للحرارة بمعدن، وإن لم يصدق هذا صدق نقيضه، وبضمه إلى الأصل ينتج المحال.

وبعد الإحاطة بأحكام العكس المستوي في الموجبات والسوالب لا يصعب عليك معرفة ما تنعكس إليه القضايا عكسَ نقيضٍ موجبةً كانت أو سالبة، وما لا ينعكس منها.

ويرد على اعتراض المتأخرين بأن الموضوع والمحمول في عكس النقيض لم يؤخذا بطريق العدول بل بطريق السلب، وبذلك يكون برهانهم غير منقوض.

القياس

هو المقصود[1] بالذات من قسم التصديقات.

وهو: ما تركب من قضايا صراحة يلزم من التصديق بها التصديق بشيء آخر، وذلك الشيء الآخر يسمى **نتيجة**، وهو المطلوب الذي يستدل على صدقه بالقياس.

*** تقسيم القياس:**

ينقسم القياس إلى:

(١) **اقتراني**: وهو ما ذكرت فيه النتيجة بالقوة.

(٢) **واستثنائي**: وهو ما ذكرت فيه النتيجة أو ضدها بالفعل، كما يعلم مما سيأتي.

وسمي القياس الاقتراني بهذا الاسم لاقتران الحدود الثلاثة فيه؛ لأن المستدل إذا أراد إقامة الدليل على إثبات شيء لآخر أو سلبه عنه، يوسط بينهما الشيء الذي يؤدي إلى الإثبات أو النفي، والمجموع المركب من هذه الأشياء الثلاثة يسمى قياسا.

فإذا أراد أن يثبت أن هذا المريض محموم مثلا، وكان من المسلَّم أن الحُمَّى تنشأ عن تعفن الأخلاط، يثبت أَوَّلا أن المريض متعفن الأخلاط، ثم يركب

(١) لكن لما كان الاستدلال على إنتاج ضروب الأقيسة متوقفا على العكس المتوقف إثباته على التناقض في القضايا، وكان القياس مركبا من القضايا أيضا، ذكرت هذه الأشياء الثلاثة نظرا لذلك.

القياس هكذا: هذا المريض متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، ينتج: أن هذا المريض محموم، وهو الدعوى المراد الاستدلال عليها.

وكذا إذا ادعى أن عدد كذا يقبل القسمة على ثلاثة، يركب قياسا هكذا: هذا العدد مجموعه المدلول عليه بأرقامه يساوي ثلاثة، أو مكرر ثلاثة، وكل عدد كذلك يقبل القسمة على ثلاثة، ينتج: أن هذا العدد يقبل القسمة على ثلاثة.

وموضوع الدعوى التي يطلب إثباتها بالدليل يسمى: **حدًّا أصغر**.

ومحمولها يسمى: **حدًّا أكبر**.

والذي يذكر توصلا لإثبات المحمول للموضوع أو لسلبه عنه يسمى: **حدا أوسط**.

والقضية المشتملة على الحد الأصغر تسمى: **صغرى القياس**.

والمشتملة على الحد الأكبر تسمى: **كُبْراه**.

واقتران الصغرى بالكبرى يسمى: **قرينة، وضربا**

وهيئة القياس باعتبار موقع الحدّ الأوسط تسمى: **شكلا** أول أو ثانيا... الخ.

والأشكال أربعة؛ لأن الحدّ الأوسط:

(١) إن كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى سمي: **شكلا أول**.

(٢) وإن كان محمولا فيهما سمي: **شكلا ثانيا**.

(٣) وإن كان موضوعا فيهما سمي: **شكلا ثالثا**.

(٤) وإن كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى سمي: **شكلا رابعا**.

*** الشكل الأول:**

يشترط في الشكل الأول إيجاب الصغرى وكلية الكبرى، فضروبه المنتجة أربعة[١]:

الأول: من موجبتين كليتين، وينتج موجبة كلية.

الثاني: صغراه كالأول، وكبراه سالبة كلية، وينتج سالبة كلية.

الثالث: من موجبة جزئية وموجبة كلية، وينتج موجبة جزئية.

الرابع: من موجبة جزئية وسالبة كلية، وينتج سالبة جزئية.

*** الشكل الثاني:**

يشترط في هذا الشكل اختلاف المقدمتين في الكيف (أي: الإيجاب، والسلب) مع كلية الكبرى، وضروبه المنتجة أربعة[٢]:

الأول: من كليتين، وصغراه موجبة، وينتج: سالبة كلية.

الثاني: من كليتين، وصغراه سالبة، وينتج: سالبة كلية.

الثالث: من موجبة جزئية وسالبة كلية، وينتج: سالبة جزئية.

---

(١) أمثلة الشكل الأول: (١) مثاله: كل سطح كمّ، وكل كم يقبل الزيادة والنقصان، ينتج: كل سطح يقبل الزيادة والنقصان (٢) كل علم مفيد، ولا شيء من المفيد بمذموم، ينتج: لا شيء من العلم بمذموم (٣) مثاله كالضرب الأول بجعل صغراه جزئية ونتيجته تكون جزئية أيضا (٤) مثاله كمثال الضرب الثاني بجعل صغراه جزئية، ونتيجته تكون سالبة جزئية.

(٢) أمثلة الشكل الثاني: (١) كل جسم أخف من الهواء يعلو فوقه، ولا شيء من النبات يعلو فوق الهواء، ينتج: لا شيء من الجسم الأخف من بالهواء بنبات (٢) لا شيء من الهواء بمتماسك الأجزاء، وكل صلب متماسك الأجزاء، ينتج: لا شيء من الهواء بصلب (٣) مثاله كمثال الضرب الأول بإبدال صغراه جزئية، وتكون نتيجته سالبة جزئية (٤) مثاله كمثال الضرب الثاني بإبدال صغراه جزئية، ونتيجته تكون سالبة جزئية.

الرابع: من سالبة جزئية وموجبة كلية، ونتيجته كالثالث.

*** الشكل الثالث:**

يشترط فيه إيجاب الصغرى وكلية إحدى المقدمتين، فضروبه المنتجة ستة[١]:

الأول: من موجبتين كليتين.

الثاني: من موجبة كلية وسالبة كلية.

الثالث: من موجبة جزئية وموجبة كلية.

الرابع: من موجبة جزئية وسالبة كلية.

الخامس: من موجبة كلية وموجبة جزئية.

السادس: من موجبة كلية وسالبة جزئية.

وجميع ضروب هذا الشكل لا تنتج إلا جزئية.

*** الشكل الرابع:**

يشترط في هذا الشكل عدم اجتماع الخِسَّتين (وهما الجزئية والسلب) في قضية واحدة أو في قضيتين، سواء اتحدت الخستان جنسا أو اختلفتا، فضروبه المنتجة خمسة[٢]:

(١) أمثلة الشكل الثالث: (١) نحو: كل مخلوق متغير، وكل مخلوق يفنى، ينتج: بعض المتغير يفنى (٢) مثاله ما تقدم في الضرب الأول بإبدال الكبرى بقولك: ولا شيء من المخلوق بباق، ينتج: بعض المتغير ليس بباق (٣) مثاله كما في الضرب الأول بجعل صغراه جزئية، ونتيجته مثل نتيجته (٤) مثاله كما في الثاني بجعل صغراه جزئية، ونتيجته مثل نتيجته (٥) مثاله كالأول بجعل كبراه جزئية، ونتيجته مثل نتيجته أيضا (٦) مثاله كما في الضرب الثاني بجعل كبراه جزئية، ونتيجته مثل نتيجته.

(٢) أمثلة الشكل الرابع: (١) مثاله كل نبات نام، وكل مثمر نبات، ينتج: بعض النامي مثمر (٢) مثاله كما في الضرب الأول بجعل كبراه جزئية، ونتيجته مثل نتيجته(٣) نحو: لا شيء من المعدن بسائل، وكل حديد معدن، ينتج: لا شيء من السائل بحديد(٤) نحو:

الأول: من موجبتين كليتين، وينتج موجبة جزئية.

الثاني: من موجبة كلية وموجبة جزئية، ونتيجته كنتيجة الضرب الذي قبله.

الثالث: من سالبة كلية وموجبة كلية، وينتج سالبة كلية.

الرابع: من موجبة كلية وسالبة كلية، وينتج سالبة جزئية.

الخامس: من موجبة جزئية وسالبة كلية، وينتج سالبة جزئية(١).

* تقسيم القياس الاقتراني:

ينقسم القياس الاقتراني إلى قسمين:

كل عدل مقبول الشهادة، ولا شيء من الفاسق بعدل، ينتج: بعض مقبول الشهادة ليس بفاسق(٥) مثاله كما مر في الرابع بجعل صغراه جزئية، ونتيجته كنتيجته، وأُتي بهذا الضرب بدلا من الضرب المركب من موجبة جزئية وموجبة كلية؛ لأن البرهان قام على إنتاجه مع عدم توفر الشروط، بخلاف الثاني مع توفر الشروط فيه.

(١) النتيجة تتبع الأخس في القياس، فإذا كانت إحدى مقدمتيه سالبة كانت النتيجة كذلك، وإذا كانت جزئية كانت النتيجة مثلها، فإذا اجتمع الأمران في مقدمة واحدة أو مقدمتين كانت النتيجة سالبة جزئية، وما خالف ذلك -كالضرب الأول من الشكل الثالث والرابع، وكالضرب الثاني من الثالث، والضرب الرابع من الشكل الرابع- فلقيام البرهان على تلك النتيجة دون غيرها. **تنبيهان**: «**الأول**»: ترتيب ضروب الأشكال الأربعة باعتبار شرف نتائجها، فيقدم ما ينتج الإيجاب الكلي على ما ينتج السلب الكلي، وما ينتج السلب الكلي على ما ينتج الإيجاب الجزئي، وهو على ما ينتج السلب الجزئي، فإن كانت نتيجة الضربين واحدة يعتبر في التقديم شرف القضايا المركب منها الضرب، والمقدمة الصغرى يقدم الأشرف منها على الأشرف من الكبرى؛ لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من محموله المشتملة عليه الكبرى؛ لأن المحمول يُقصَد لأجل الموضوع. «**الثاني**»: الشكل الأول بديهي الإنتاج، بخلاف بقية الأشكال، ويستدل على إنتاجها بإرجاعها إليه، أو بإرجاع الثاني إليه، والثالث إلى الثاني، والرابع إلى الثاني أو الثالث، وطريق الإرجاع عكس المقدمة التي اختلف فيها موقع الحد الأوسط في الشكلين، أو عكس المقدمتين إن اختلف موقعه فيهما، مع مراعاة الشروط بعد الانعكاس، فإن لم تتوفر الشروط استدل على إنتاجه بطريق الخلف أو الافتراض كما هو مبسوط في موضعه.

(١) **حملي**: وهو ما تركب من حمليات فقط.

(٢) **وشرطي**: وهو ما ليس كذلك، بأن تركب من شرطيات لا غير، نحو: كلما كان الشيء مخلوقا كان متغيرا، وكلما كان متغيرا كان حادثا.

أو من شرطية وحملية، نحو: كلما كان الشيء متغيرا كان حادثا، وكل حادث لا بد له من موجد.

والأشكال الأربعة في القياس الشرطي باعتبار موقع الحد الأوسط كما في الحملي، غير أن الموضوع هناك يبدل بالمقدَّم هنا، والمحمول يبدل بالتالي.

*** القياس الاستثنائي**:

هو ما ذُكرت فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل.

فالأول كقولك: كلما كان هذا وَتَر زاوية المثلث القائمة كان مربعه يساوي مجموع مربعَي ضلعيها، لكنه وتر زاوية المثلث القائمة، ينتج: أن مربعه يساوي مجموع مربعي ضلعيها، فالنتيجة مذكورة بالفعل في القياس؛ لأنها تالي شرطيته.

والثاني كما إذا قلت بعد الشرطية المذكورة: لكن مربعه لا يساوي مجموع مربعي ضلعيها، فينتج: أنه ليس وَتر زاوية المثلث القائمة، فمقدَّم شرطية القياس نقيض النتيجة.

ويتركب هذا القياس من شرطية، واستثناء وهو ما يذكر بعد «لكن» كما رأيت.

- **فإن كانت الشرطية متصلة**:

(١) فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي.

(٢) واستثناء نقيضه لا ينتج شيئا.

(٣) واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم.

(٤) واستثناء عينه لا ينتج شيئا.

فإذا قلت: كلما كان الشيء معدنا كان صلبا، لكنه معدن، ينتج: أنه صلب، أو: لكنه ليس بصلب، ينتج: أنه ليس معدنا.

أما إذا قلت: لكنه ليس بمعدن، أو: لكنه صلب، فلا ينتج شيئا.

ويشترط في المتصلة أن تكون موجبة لزومية كلية، أو الاستثناء كليا.

- وإن كانت منفصلة حقيقية:

(١) فاستثناء عين أحد جزئيها ينتج نقيض الآخر.

(٢) واستثناء نقيض أي جزء منها ينتج عين الآخر.

فإذا قلت: المعلوم إما موجود أو معدوم، لكنه موجود، ينتج: أنه غير معدوم، أو: لكنه غير موجود، ينتج: أنه معدوم، أو: لكنه معدوم، ينتج: أنه غير موجود، أو: لكنه غير معدوم، ينتج: أنه موجود، فصورها المنتجة أربع.

- وإن كانت مانعةَ جمعٍ:

(١) فاستثناء عين أحد جزئيها ينتج نقيض الآخر.

(٢) واستثناء نقيض أي جزء منهما لا ينتج شيئا.

فإذا قلت: إما أن تكون هاتان الكميتان متساويتين أو أولاهما أكبر من الثانية، لكنهما متساويتان، ينتج: أن أولاهما ليست أكبر من الثانية، أو: لكن أولاهما أكبر من الثانية، تنتج: أنهما ليستا متساويتين.

أما إذا قلت: لكنهما ليستا متساويتين، أو: لكن أولاهما ليست أكبر من الثانية، فلا ينتج شيئا، فإنتاجها في حالتين.

- وإن كانت مانعة خلو:

(١) فاستثناء نقيض أحد جزئيها ينتج عين الآخر.

(٢) واستثناء عين أحدهما لا ينتج شيئا.

فإذا قلت: إما أن يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود، لكنه أبيض، ينتج: أنه غير أسود، أو لكنه أسود، ينتج: أنه غير أبيض.

أما إذا قلت: لكنه غير أبيض، أو: لكنه غير أسود، فلا ينتج، فإنتاجها في حالتين معاكستين لحالتَي مانعة الجمع.

ويشترط في المنفصلة بأقسامها الثلاثة أن تكون موجبة عنادية، فالسالبة مطلقا لا دخل لها في الإنتاج، وكذلك الاتفاقية بأقسامها، موجبةً كانت أو سالبة.

لواحق القياس

لواحق القياس أربعة:

أولها: القياس المركب: وهو قياس مركب من أقيسة، كقولك في الاستدلال على أن نور القمر من غيره: القمر له ظل، وكل ما له ظل فهو معتم، وكل معتم نوره من غيره، ينتج: القمر نوره من غيره.

ويستعمل عندما تكون مقدمتا القياس الذي ليس مركبا أو إحداهما غير مسلَّمة، فيؤتى لها بدليل قبلها، ويكون مجموع القياسين قياسا مركبا، فأصل القياس: القمر معتم، وكل معتمٍ نورُه من غيره، لكن لما كانت الصغرى غير مسلمة أتي بقياس قبلها منتج لها؛ حتى لا يكون للمعارض مجال للنزاع.

وينقسم القياس المركب:

(١) إلى منفصل النتائج، وهو: ما لا تذكر فيه نتيجة القياس الأول، كما في المثال السابق.

(٢) وإلى متصلها، وهو: ما ذكرت فيه نتيجته وجعلت صغرى لما بعده، كما إذا قلت بعد مقدمتَي القياس الأولين: القمر معتم، وكل معتمٍ نورُه من غيره.

ثانيها: قياس الخلف: وهو ما يذكر للاستدلال على إثبات الشيء بإقامة الدليل على بطلان نقيضه، كما يثبتون مساواة إحدى الكميتين للأخرى بواسطة إقامة الدليل على إبطال أنها أصغر منها أو أكبر منها، فيتعين -إذن- أن تكون مساوية لها.

ثالثها: الاستقراء: وهو أن تُتتبَّع أغلب أفراد أمر كلي فترُى مشتركة في شيء، فيحكم بأن جميع الأفراد مشتركة في ذلك الشيء بناء على هذا التتبع، كما إذا تتبعنا أفراد الجسم المعتم فوجدنا أغلبها غير ملتهبٍ باطنُه، فنحكم بأن كل جسم معتم كذلك، وهو لا يفيد اليقين؛ لجواز أن يكون بعض أفراد هذا الجسم التي لم تتتبع ملتهبا باطنها، كالأرض مثلا.

رابعها: التمثيل: وهو الحكم على جزئي بحكم جزئي آخر لوجود علة الحكم فيه، كحكمنا على الأرز بأن بيعه بأرز آخر متفاضلا ربا؛ قياسا على الحنطة التي ورد فيها النص، لوجود علة الحكم المذكور فيه وهي اتحاد الجنس والقدر؛ لأن كُلًّا مكيل، وجنس الأرز واحد.

والجزئي المقيس يسمى: **فرعا**، والمقيس عليه: **أصلا**، وتعرف علة الحكم بدورانها معه وجودا وعدما، فإنَّ بيع الأرز بالحنطة متفاضلا لا ربا فيه؛ لاختلاف الجنس، وبيع المعدود المتحد الجنس متفاضلا لا ربا فيه أيضا، كالليمون، بخلاف بيع الملح بالملح والتمر بالتمر فإنه ربا؛ لاتحاد الجنس والقدر، فيعلم من هذا الدوران أن اتحاد الجنس والقدر علة في الحكم بالربا، ولا يفيد التمثيل القطع؛ لجواز أن تكون خصوصية الأصل لها دخل في العِلِّيَّة، أو خصوصية الفرع مانعة منها.

مواد الأقيسة

تقدم أن القياس باعتبار هيئته ينقسم إلى الأشكال الأربعة، وأما باعتبار مادته -أي القضايا التي يتألف منها- فينقسم إلى خمسة أقسام:

*** القسم الأول: البرهان:**

وهو الذي يتألف من قضايا يقينية أولية أو منتهية إليها، وهي القضايا المجهولة المكتسبة بطريق النظر من القضايا اليقينية الأولية.

واليقينيات الأولية ست:

أولها: القضايا الأولية: وهي التي يكفي في الجزم بالنسبة التي فيها تصور طرفيها، نحو: الكل أعظم من الجزء، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان.

ثانيها: القضايا التي قياساتها معها: وهي التي يجزم العقل بالنسبة التي فيها بواسطة قياس لا يغيب عن الذهن عند تصور طرفي تلك النسبة، نحو: الستة زوج والسبعة فرد، والواسطة هي انقسام الأول إلى متساويين، وعدم انقسام الثاني إليهما.

ثالثها: المشاهدات: وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة القوى الظاهرة، نحو: النهار مضيء، والليل مظلم، أو القوى الباطنة، كالحكم بأن لنا شبعا وريا وشوقا وفرحا.

رابعها: المتواترات: وهي التي نقلت عن عدد من الناس يؤمَن تواطؤهم

على الكذب، مع العلم بعدم استحالتها، ومع كونها لا تدرَك بمحض العقل[١]، نحو: دمشق موجودة، وبيروت كذلك.

خامسا: المجرَّبات: وهي قضايا يحكم بها العقل بمشاهدات متكررة مفيدة لليقين، نحو: الفحم مُذهب للعفونات المعدية، وزيت الخروع مسهِّل.

سادسها: الحدسيات: وهي قضايا يحكم بها العقل بحدس[٢] قوىً في النفس مفيد للعلم، كالحكم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس؛ نظرا لاختلاف أشكاله النورية لاختلاف أوضاعه بالنسبة لها، وكالحكم بأن الأرض مستديرة لمن رأى ظلها على القمر عند خسوفه.

والنوعان الأخيران لا تقوم بهما حجة على الغير؛ لجواز أنه لم يجرب، أو أنه لم يحصل له الحدس[٣].

وينقسم البرهان:

(١) إلى **لِمي**: وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر في الخارج، نحو: هذا قاتل، وكل قاتل يستحق القتل، ونحو: هذا مجتهد، وكل مجتهد يستحق التقدم.

(٢) وإلى **إنِّي**: وهو ما ليس كذلك، نحو: هذا يستحق القتل، وكل من

---

(١) أما ما كان كذلك فلا يقبل فيه التواتر، كوجود الله ووحدانيته وقدرته... إلى غير ذلك من المطالب العقلية المحضة.

(٢) الحدس: انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب دفعة واحدة، فليس فيه حركة النفس من الأولى إلى الثانية؛ لأن الحركة تدريجية، بخلاف الفكر فإن فيه حركتين: إحداهما من المطالب إلى المبادئ، وثانيتهما من المبادئ إلى المطالب، وسرعة انتقال الذهن في الحدس دليل على شدة ظهور استنباط المطالب من المبادئ وصحتها، فتكون عند من حصل له الحدس مقاربة للقضايا التي قياساتها معها.

(٣) وكذلك ما حصل بواسطة القوى الباطنة -المسمى بالوجدانيات- لجواز أنه لم يجد.

يستحق القتل فهو قاتل، ونحو: هذا يستحق التقدم، وكل من يستحق التقدم فهو مجتهد.

والغرض من البرهان معرفة الأشياء على ما هي عليه.

*** القسم الثاني: الجدل:**

هو ما تألف من قضايا مشهورة، وهي ما يعترف بصحتها الناس:

(١) لمصلحة عامة، نحو: العدل حسن والظلم قبيح.

(٢) أو رأفة، نحو: مراعاة الضعفاء محمودة.

(٣) أو حمية، كقولك: كشف العورة مذموم، وحفظ شرف الأقرباء ممدوح.

(٤) أو لانفعال في النفس بواسطة شرائع وآداب، كقوله عليه الصلاة والسلام: «الدين النصيحة»، ونحو: الشيخ في قومه كالنبي في أمته.

(٥) أو من قضايا مسلَّمة عند المعارض، فيبني المستدل عليها الكلام لإلزامه، كما إذا أقمت دليلا على عدم وجود السطح الجوهري لمن ينكر وجود الخط الجوهري، صورته هكذا: هذا السطح الجوهري خطوط جوهرية، ولا شيء من الخطوط الجوهرية بموجود، ينتج: لا شيء من السطح الجوهري بموجود.

فقد بنيت دليلك على فرض صحة المقدمة الكبرى المسلمة عند المعارض.

والغرض من الجدل إقناع القاصر عن إدراك البرهان، أو إلزام المنازع.

*** القسم الثالث: الخطابة:**

هي ما تركبت:

(١) إما من مقبولات: وهي قضايا تؤخذ عمن يُعتقَد فيه، كالنصائح المنقولة عن العلماء والعقلاء.

(٢) وإما من مظنونات: وهي قضايا يحكم بها العقل اتباعا للظن، نحو: فلان مجد في العلم، وكل من هو كذلك يرقى أوج السعادة.

والغرض منها ترغيب الناس في الأشياء النافعة، وتنفيرهم من الأشياء الضارة.

*** القسم الرابع: الشعر:**

هو ما تألف من قضايا تؤثر في النفس تأثيرا غريبا من قبض أو بسط، نحو: المهلبية قيء متجمد، ونحو قولك في حبة رمان: ياقوتة لم تثقب، ونحو:

تَرُوع حصـــاه حالية العذارى فتلمس جانــــب العِقد النظيمِ

وقوله:

وهـــي مكنونة تحـــيَّر منها في أديم الخدَّين ماء الشـــبابِ

وقوله:

ومنثـــور دمعي غـــدا أحمرا على آسِ عارضــــك الأخضرِ

والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير، ويروجه الوزن والصوت الحسن.

*** القسم الخامس: السفسطة:**

وتتألف من الوهميات، وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في غير الأشياء التي تُحَسّ، نحو: كل موجود مشار إليه، والهواء المتخلخل غير موجود؛ لأنه غير مبصَر.

والغرض منها الاقتدار على إفحام المنازع وتغليطه.

❊ المغالطة:

يسمى بهذا الاسم كل قياس فسدت صورته لاختلاف شرط من شروط الإنتاج المتقدمة، أو فسدت مادته بأن يكون بعض مقدماته والمطلوب الذي يراد إثباته شيئا واحدا لترادف الألفاظ، كقولك في إثبات أن البُرَّ من المكيلات: كل بر قمح، وكل قمح مكيل، وفي إثبات أن السبُع جريء: السبع أسد، وكل أسد جريء، ويسمى هذا النوع **مصادرة**.

أو بأن يتكرر لفظ الحد الأوسط دون معناه، كقولك في صورة أمير مرسومة: هذا أمير محب لرعيته، وكل أمير كذلك يجب إخلاص القلوب له، فهذا يجب إخلاص القلوب له.

فالمغالطة ناشئة من تكرار لفظ أمير دون معناه؛ لأن في المقدمة الصغرى الأمير المجازي، وفي المقدمة الكبرى الأمير الحقيقي المطلوب الإخلاص في طاعته.

اللهم أدم لنا نعمة وجوده، وأفض علينا نور سعوده، واجعله لرعيته مصدر نجاح وكعبة فلاح، يا من يجيب المضطر إذا دعاه، أيِّد عظمته وقوِّ شوكته؛ إنك على ما تشاء قدير، وبالإجابة جدير، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فصل في أجزاء العلوم

أجزاء العلوم ثلاثة، وهي:

(١) الموضوعات.

(٢) والمبادئ.

(٣) والمسائل.

أما الموضوعات: فهي التي يُبحث في العلوم عن أعراضها الذاتية، كالتصور والتصديق لهذا العلم، ومعنى كونها جزءا من العلوم أن الموضوع يكون هو أو أجزاؤه أو أحواله أو أحوال تلك الأجزاء موضوعا في قضايا العلم، وأما كونه موجودا فيثبت في علم آخر، ويؤخذ في العلم الباحث عن أحواله مسلم الوجود.

وأما المبادئ: فهي إما تصورات أو تصديقات.

فالتصورات هي:

- حدود الموضوعات كتعريف القول الشارح والقياس.

- وحدود أجزائها كتعريف الجنس والفصل والقضية.

- وحدود جزئيات تلك الأجزاء كتعريف الجنس العالي والسافل وفصل الجنس وفصل النوع.

- وحدود أعراضها ككون الجنس السافل -كالحيوان- مقوّما بالجنس الذي قُوِّم به العالي، مثل الجسم النامي المقوم بالجسم.

والتصديقات هي:

– إما مقدمات بينة بنفسها، وتسمى العلوم المتعارفة، كقولنا: القضية المناقضة لأخرى تكون الأخرى نقيضا لها.

– وإما مقدمات مقبولة مأخوذة ممن يُعتقَد فيه، غير بينة بنفسها، أذعن بها المتعلم بحسن الظن، وتسمى أصولا موضوعة، كقولنا: إن التصديق لا يستفاد من التصور، وبالعكس.

وعلى المقدمات بقسميها تبتنى قياسات العلم، إما مباشرة وإما بواسطة.

وأما المسائل: فهي القضايا المطلوبة المبرهن عليها في العلم ولها موضوعات ومحمولات.

أما موضوعاتها فهي:

– إما موضوع العلم، كقول المناطقة: كل تعريف إما أن يكون موصلا للكُنْه أو مميزا للمعرَّف عما سواه فقط.

– وإما نوع من موضوع العلم، كقولنا: الحد الناقص إما أن يذكر فيه الجنس البعيد والفصل القريب، أو الفصل القريب فقط، فإن الحد الناقص نوع من المعلوم التصوري الذي هو من موضوع فن المنطق.

– وإما عرض ذاتي لموضوع الفن، كقولهم: الموصل إلى المجهول التصوري يجب أن يكون أجلى منه، والموصل إلى معلوم تصديقي إما أن يكون قياسا حمليا أو اقترانيا، فإن الموصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي عرض ذاتي للمعلوم التصوري أو التصديقي.

وقد تكون موضوعات المسائل مركبة من هذه الأشياء، بأن يكون موضوع المسائل مركبا من موضوع العلم وعرضه الذاتي، كما إذا قيل في المثال الأول من

المثالين المتقدمين: القول الشارح أو القياس الموصل إلى مجهول... الخ، وفي المثال الثاني منهما: القياس الموصل إلى المجهول التصديقي... الخ.

وأما محمولاتها فهي أمور خارجة عن موضوعاتها؛ لأنها تحتاج في إثباتها لها إلى برهان، وجزء الشيء لا يطلب بالبرهان، فليست المحمولات جزءا من الموضوعات، ولكنها عارضة لها لذواتها، والعارض للشيء: ما يكون محمولا عليه خارجا عنه، وهو:

- ما يلحق الشيء لذاته، كالمتعجب اللاحق للإنسان؛ لأنه حيوان ناطق.
- أو يلحقه لجزئه، كالمتحرك بالإرادة اللاحق له؛ لأنه حيوان.
- أو لأمر خارج عنه مساوٍ له، كالضاحك اللاحق له بواسطة المتعجب.

وكما تطلق المبادئ والمقدمات على ما تقدم، تطلق على ما يُبدأ به قبل المقصود، كما تطلق المقدمات على ما يتوقف عليه الشروع في المقصود على وجه الخبرة والبصيرة، كتعريف العلم وبيان فائدته وموضوعه والغرض منه. ا.هـ.

التطبيقات

ينبغي للتلميذ إذا أراد إنشاء موضوع أو ترجمته أن يجعل كتابته مشتملة على فكر ذي ترتيب يوصل إلى مقصوده، متنقلا من العلل إلى معلولاتها، حتى يصل إلى الغاية التي يحاولها إذا كان الغرض إثبات المعلولات، أو من المعلولات إلى عللها تدريجا، حتى يصل إلى العلة التي يريد إثباتها إذا كان الغرض إثبات العلل.

هذا في مقام الإثبات، ويحذو مثل هذا الحذو في شرح الأشياء والإعراب عن مقصده إذا لم يكن المقام مقام استدلال.

وليس عليه في مقام الإثبات إذا أراد الكتابة أن يستعمل الأقيسة على الحالة التي هي عليها في كتب المنطق؛ لأن ذلك قد يضيع بهجة الإنشاء ورونقه، بل عليه أن يتنقل التنقل الذي قلناه، بحيث يمكن أن يُستخلص مما كتبه قياس مستوفٍ للشروط المقررة في الأشكال.

وإليك نموذجا تقيس عليه: قال العلامة ابن خلدون في بيان الاستدلال على أن المغلوب مولع بالاقتداء بالغالب في شعاره وزِيِّه ونحله وسائر أحواله وعوائده ما يأتي:

«والسبب في ذلك أن النفس أبدا تعتقد الكمال فيمن غَلبها وانقادت إليه؛ إما لنظره بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه، أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلَبٍ طبيعي، إنما هو لكمال الغالب، فإذا غالطت بذلك واتصل بها حصل اعتقادا، فانتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبهت به! وذلك هو الاقتداء» ا.هـ.

فتراه ذكر أولا سبب الولوع الذي أراد الاستدلال عليه، وهو اعتقاد كمال

الغالب، مبينا سببه وهو ما وقر في النفس من تعظيمه أو مغالطة النفس في أن الغلب ليس لأمر طبيعي بل لكمال الغالب، ويمكن أن يستخلص من قوله: «والسبب في ذلك» إلى قوله: «إنما هو لكمال في الغالب» صغرى قياس، ومن الباقي كُبراه، وصورة القياس تكون هكذا:

المغلوب معتقدٌ كمالَ غالبه، وكل من اعتقد كمال غالبه فهو مولع بالاقتداء به في شعاره وزيه ونحله.

وانظر إلى استدلاله على أن: «من طبيعة الملك الدعة والسكون»، وهو قوله: «وذلك أن الأمة لا يحصل لها الملك إلا بالمطالبة، والمطالبة غايتها الغلب والملك، وإذا حصلت الغاية انقضى السعي إليها، قال الشاعر:

عجبت لسعي الدهر بيني وبينها فلما انقضى ما بيننا سكن الدهرُ

فإذا حصل الملك أقصروا عن المتاعب التي كانوا يتكلفونها في طلبه، وآثروا الراحة والسكون والدعة، ورجعوا إلى تحصيل ثمرات الملك من المباني والمساكن والملابس، فيبنون القصور ويُجرون المياه ويغرسون الرياض، ويستمتعون بأحوال الدنيا، ويؤثرون الراحة على المتاعب، ويتأنقون في أحوال الملابس والمطاعم والأبنية والفُرش ما استطاعوا، ويألفون ذلك ويورثونه من بعدهم من أجيالهم، ولا يزال ذلك يتزايد فيهم إلى أن يأذن الله بأمره وهو خير الحاكمين، والله تعالى أعلم».

فبين أولا أن المُلك والغلَب سبب في انقضاء المطالبة؛ لأنه غايتها، فإذا حصلت تلك الغاية أقصروا عن المطالبة بها، وبين ثانيا أن انقضاء المطالبة لحصول الغاية سبب في الانكباب على الراحة والسكون والدعة والرجوع إلى ثمراتها من التأنق في المطاعم والملابس والمساكن، ويمكن أن يُستخلص منه قياس صورته

هكذا:

طبيعة المُلك تقتضي عدم المطالبة به والسعي وراءه، وكل ما يقتضي ذلك يقتضي الدعة والسكون.

وإذا تأملت كثيرا من كتابات المجيدين في هذه الصناعة تجد موضوعاتهم سالكة هذا الطريق، فعلى الأستاذ أن يكثر للتلميذ من هذه الموضوعات حتى ينهج في كتاباته هذا المنهج.

*** تمارين على الكليات الخمس:**

يردّ التلميذ كل واحد من المفهومات الآتية إلى كل واحد من الكليات الخمسة:

نبات، شجر، سلم، ضال، غضا، كرسي، سرير، عاج، خيزران، حيوان، إنسان، فرس، ثور، متفكر، صاهل، خائر، ضاحك، كاتب، متنفس، ماشٍ، آكل.

*** تمارين على القول الشارح:**

ينظر التلميذ في التعريفات الآتية ويبين صحيحها من فاسدها، متبعا في ذلك القواعد المتقدمة في التعريف:

(١) تعريف الكهرباء: هي شيء يقوم بالأجسام يوجب جذبها للأجسام الخفيفة.

(٢) تعريف الشكل المستطيل: هو سطح رباعي زواياه قائمة، وكل ضلعين متقابلين فيه يكونان متساويين.

(٣) تعريف آخر له: هو سطح ذو أضلاع أربعة وزوايا قائمة.

(٤) تعريف الأمل: هو تطلع النفس إلى حصول أمر يلائمها.

(٥) تعريف آخر له: هو ترقب النفس حدوث أمر مناسب لها.

(٦) تعريف محبة الوطن: هي صفة في النفس تحمل المتصف بها على عمل كل ما يعود على بلاده بالمنفعة، ودفع ما يعود عليها بالمضرة، غير متبع لهوى أو غرض مخالف لذلك.

(٧) تعريف آخر لها: هي صفة تحمل المتصف بها على إظهار الفرح لمنفعة البلاد والأسف لمضرتها.

*** تمارين على الأشكال**[١]:

ينظر التلميذ في الأقيسة الآتية ويردّ كل واحد منها إلى أحد الأشكال الأربعة، مبينا الضرب الذي هو منه، ويذكر نتيجة كل قياس:

(١) كل لعبِ قمارٍ رغبةٌ في الاكتساب المؤدي لضرر الغير، وكل رغبة في الاكتساب المؤدي لضرر الغير طمع.

(٢) طالب الملاهي تحت سلطة شهواته، ولا شيء ممن هو تحت سلطة شهواته بِحُرٍّ.

(٣) بعض المجاهدين مخلص في محبة وطنه، وكل من أخلص في محبة وطنه يستحق المكافأة.

(٤) بعض الاستبداد يعوق عن تقدم الأمة، ولا شيء مما يعوق عن تقدم الأمة بممدوح.

(٥) لا أحد من المنهمكين في اللذات يعد الفضيلة حسنة في نفسها، وكل كامل يعد الفضيلة حسنة في نفسها.

---

(١) تنبيه: من أول تمرينات على الأشكال المذكورة في التطبيقات إلى آخر التمرين عمل باشتراك المؤلف وحضرة المسيو فانديك المدرس بالمدرسة الخديوية.

(٦) بعض الإخاء يفضي إلى ضرر المتصف به، ولا شيء من الأعمال الصالحة يفضي إلى ضرر المتصف به.

(٧) ليس بعض الناس محبا للدين، وكل محب حقيقي للوطن محب للدين.

(٨) كل إنسان يحب الخير لنفسه، وكل إنسان يخشى من معارضته.

(٩) كل مباح يسوغ لنا أن نفعله، وبعض المباحات ليست بمفيدة.

(١٠) بعض ما تحملنا عليه الحكمة من الملاذ، وكل ما تحملنا عليه الحكمة صواب.

(١١) كل علم جدير بأن يعتنى به، ولا شيء من العلم يمكن إتقانه إتقانا تاما.

(١٢) كل ذي خلق شريف يستحق المدح، وبعض ذي الخلق الشريف ليس بعالم.

(١٣) بعض الآراء التي ليست صحيحة لا ضرر فيها، ولا شيء من الآراء التي ليست صحيحة يجب اتباعه.

(١٤) كل الأشجار نبات، وكل سلم شجر.

(١٥) لا شيء مما ندر حدوثه يستخف به العقل، وكل المعجزات ندر حدوثها.

(١٦) كل ما كان فيه تضييق على العباد ينبغي إبطاله، وبعض الضرائب فيه تضييق على العباد.

(١٧) كل الملاذ المباحة لا يعاقب مرتكبها، ولا شيء من الرذائل بملاذ مباحة.

(١٨) بعض الوسائل المباحة لترقية الإنسان نفسَه لا تنجح، ولا شيء من أعمال الظلم بوسائط مباحة لترقية الإنسان نفسَه.

*** تمارين على الأقيسة التي فيها خطأ:**

(١) هذا الأب اهتم بحاجات أولاده الجسمانية، وكل أب كذلك فهو صالح، ينتج: أن هذا الأب صالح.

لكن في مادة القياس خطأ؛ لأن الكبرى كاذبة.

(٢) اللحم النيئ يشترى من السوق، وكل ما يشترى من السوق يؤكل، ينتج: اللحم النيئ يؤكل.

وخطأ هذا القياس آتٍ من كذب كُبراه.

(٣) فلان بنى مدرسة، وكل من بنى مدرسة فهو محب للعلم، ينتج: أن فلانا محب للعلم.

وخطأ هذا القياس ناشئ من كذب الكبرى أيضا.

(٤) الخمسة ثلاثة واثنان، وكل ثلاثة واثنين فهما عددان، ينتج: الخمسة عددان.

وهي نتيجة كاذبة للخطأ في القياس المنتج لها؛ لتغيير الحد الأوسط، فإنه في الصغرى أخذ كُلًّا مجملا، وأُخذ في الكبرى مجزأ مفصلا!

(٥) كل جماد لا حيوان، ولا حيوان حجر، ينتج: لا شيء من الجماد بحجر.

وهي خطأ، ومنشأ ذلك أخذ الحدّ الأوسط في الصغرى معدولا، وأخذه في الكبرى السالبة محصلا غير معدول، فالنفي في الصغرى جزء منه، ولا كذلك في الكبرى؛ لأن «لا» فيها أداة نفي لا جزء من الموضوع!

تنبيه

يبين التلميذ الأشكال الصحيحة من الفاسدة في الأقيسة الآتية، ويبين وجه الخطأ في الأقيسة الفاسدة:

(١) هذا الرجل بريء من التهمة، وكل بريء من التهمة ينال النعيم، فهذا الرجل ينال النعيم.

(٢) المنطق ليس استقرائيا، والاستقراء هو العلم الوحيد الحقيقي للتعقل، فالمنطق ليس هو العلم الوحيد الحقيقي للتعقل.

(٣) الفضيلة تستتبع السعادة، وكل إنسان يطلب السعادة، فكل إنسان يطلب الفضيلة.

(٤) كل عقاب فيه ضرر، وكل ما فيه ضرر لا يُفعل لأجل الخير، فكل عقاب لا يفعل لأجل الخير.

(٥) متقدمو المؤرخين كانوا يصدّقون أغلب السير التي قيلت لهم بدون تحرٍّ، وكل من يصدق ما قيل له بدون تحرٍّ لا يعوَّل على كلامه، فمتقدمو المؤرخين لا يعول على كلامهم.

(٦) هذه الكمثراة واحدة من كمثرى هذا البستان، وجميع كمثرى هذا البستان يساوي مائة جنيه، فهذه الكمثراة تساوي مائة جنيه.

(٧) هذا الرجل محبوب لمعاشريه، وكل صالح محبوب لمعاشريه، فهذا الرجل صالح.

(٨) إما أن يكون العلم مفيدا أو الجهل مفيدا، لكن الجهل غير مفيد، فالعلم مفيد.

(٩) إما أن نقوم بمصالح الأمة أولا نقوم، فإن أقمنا نغضب بعض الناس، وإن لم نقم نغضب الله، فإما أن نغضب بعض الناس وإما أن نغضب الله.

(١٠) فلان الذي يمدح أبناء بلاده إما أن يكون محبا لهم أو كاذبا، لكنه غير كاذب، فهو محب لأبناء بلده.

(١١) إذا كان الصيف موجودا فالشمس بالسرطان، لكن الصيف موجود، فالشمس بالسرطان.

(١٢) إذا كان الإنسان ذا نباهة وجِدٍّ نال الشهرة، لكنْ فلان ذو نباهة فقط، فلا ينال الشهرة.

*** المطلوب وضع العبارات الآتية في صورة قياس:**

(١) الناس محتاجون إلى الحكومة لردعهم؛ لأنهم ميالون للرذائل.

(٢) الإنسان في هذه الحياة لا يخلو من فائدة أو مضرة، فهو بين فرح وأسف.

(٣) نحن لا نخلو من حالات ثلاث وهي: التقدم أو السكون أو التأخر، لكن لا يحسن أن نتأخر أو نسكن، فوجب علينا التقدم.

اللهم أرشدنا إلى ما فيه خيرنا، وأصلح أحوالنا، وبلِّغنا آمالنا، وأيد كلمة أميرنا، وأصلح بتأييدك إياه بلادنا وديننا، يا واسع الفضل، إنك على كل شيء قدير.

تمت التطبيقات

فهرس الدروس المنطقية

الموضوع **الصفحة**